(لا)
النافية للجنس في القرآن الكريم

م.م إلهام عبد الكريم يعقوب

بسم الله الرحمن الرحيم

تعد (لا) النافية للجنس حرفاً ناسخا يفيد النفي ، يدخل على الجملة الاسمية فينفي نسبة الخبــر عن جنس اسمها ، فيتناول ذلك الحكم نفي كل أفراد الجنس الواحد . ومن حيث العمل فــان (لا) النافية للجنس تشبه (أن) المشبه بالفعل من حيث العمل فهي ناصبه للاسم ومنهم من اشــترط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين حتى تكون مشابهة لعمل (أن) فتنصب الاسم وترفع الخبر. أما اسم (لا) من حيث الإعراب فقد أشار أكثر النحاة إلى وجوب الإعراب وامتنــاع البنــاء لأن الاســم المنفي وصفته مركبان تركيب خمسة عشر والفصل بينهما يجعل البناء متعسراً فيتعين الإعراب .

In the name of God the merciful

Is (not) precluding sex characters repeals
for inter sex her name , denied that provision deals with all members of the same sex , in terms of work , the (not) precluding sex like (that) a simile already in terms of work they are weary of the name and some of them required to have its name and withessed first nkurtin even be similar to the work(that) generally blog name and flying the news. the name (not) in terms of expressing the most grammarians have pointed to the need to express , with construction because the name of the exiled and the installation described mrakban fifteen and separation of the two makes the construction impoverished must express .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما انعم ، والشكر على ما اولى ، والصلاة على انبيائه ورسله ، دعاة الهدى ، ومصابيح الرشاد وبعد ...

فان علم النحو دعامة العلوم العربية ، وقانونها الاعلى منه نستمد العون ونستلهم القصد ، ولن نجد علما منها يسير بغير هذا العلم ، لا يمكن ان ندرك كلام الله تعالى ، ونفهم دقائق التفسير، واحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) واصول العقائد وادلة الاحكام ، إلا بالهام النحو وارشاده .

وعلى هذا الاساس قمت بدراسة موضوع مهم في النحو ألاوهو(لا النافية للجنس في القرآن الكريم) وقد قسمته الى ستة مباحث وهي : . المبحث الأول: (لا) النافية للجنس :

1 ــ أقسام (لا) عند دخولها على الجملة الاسمية.

2 ــ تعريف النافية للجنس.

3 ــ تسميتها بـــ (لا) التبرئة.

4 ــ اختصاصها بقيد (التنصيص والاستغراق) في نفيها الجنس.

5 ــ لزومِ وجود (مِنْ) إن قُصد بـــ (لا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق.

6 ــ نفي نسبة حكم الخبر عن جنسها.

7 ــ خصائص نفيها.

المبحث الثاني:أحكام اسم (لا) المفرد

1. القول في اسمها

2. رأي البصريين ومن وافقهم من النحويين في بنائه .

3. رأي الكوفيين ومن وافقهم من النحويين في إعرابه .

4. مقارنة بين آرائهم وحججهم.

المبحث الثالث: عمل (لا) النافية للجنس في المثنى وجمع المذكر السالم

1ــ آراء العلماء في أحكام المثنى وجمع المذكر السالم.

2 ــ حكم النون عند إضافة اللام المقحمة.

المبحث الرابع: دخول (لا) على ما جمع بالألف والتاء.

المذاهب الأربعة في نفي الاسم المجموع بالألف والتاء.

المبحث الخامس :الاسم المضاف وشبه

المبحث السادس: أحوال النعت في اسم (لا)

1 ــ نعت اسم (لا).

2 ــ الفصل بين النعت والاسم المنفي.

3 ــ النعت المضاف والمضارع له.

4ــ نعت المثنى والجمع.

المبحث الأول:

(لا) النافية للجنس:

وقد قسمته الى عدة اقسام :ـ

الاول ـ أقسام (لا) عند دخولها على الجملة الاسمية.

الثاني ـ تعريف النافية للجنس.

الثالث - تسميتها بـــ (لا) التبرئة.

الرابع- اختصاصها بقيد (التنصيص والاستغراق) في نفيها الجنس.

الخامس- لزومِ وجود (مِنْ) إن قُصد بـــ (لا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق.

السادس- نفي نسبة حكم الخبر عن جنسها.

السابع- خصائص نفيها.

1. أقسام (لا) عند دخولها على الجملة الاسمية:

تنقسمُ (لا) عندَ دخولِها على الجملةِ الاسميَّةِ إلى نوعين:

الأول: (لا) العاملة عمل (إنَّ)، وتُسمَّى: (لا النافية للجنس).

الثاني: (لا) المشبَّهَةُ بـــ (ليس) من ناحيتي المعنى والعمل.

يكون الفرقُ بين (لا) النافية للجنس وبين (لا) المشبهة بـــ (ليس) تارةً من حيث الصورةِ أو العمل وأخرى من جهة المعنى، فأمَّا من حيث العمل فإنَّ (لا) المشبهة بـــ (ليس) يكونُ اسمُها مرفوعاً ولا يُقدَّمُ على خبرها، وأما (لا) النافية للجنس فعلى عكسِ ذلك.

وأما الفرق الثاني فهو أنَّ (لا) النافية للجنس تَستَغْرِقُ الجنسَ نفياً واستغراقاً من حيثُ اللفْظ، بينما (لا) المشبهة بـــ (ليس) وإن كانت تَستغرقُ الجنسَ نفياً لكن لا من حيثُ اللفظ.

وسأبدأ الحديث أولاً عن (لا) العاملةِ عملَ إنَّ، وَهِيَ النافيةُ للجنسِ؛ لأنَّها تُعَدُّ النوعَ الأهَمَّ من أنواع (لا)، فهِيَ أمُّ البابِ.

2. تعريف (لا) النافية للجنس:

تُعدُّ (لا) حرفاً ناسخاً يفيدُ النفي، يدخُلُ على الجملةِ الاسميَّةِ فينفي نِسْبَةَ الْخَبَرِ عن جِنسِ اسمِها نفياً استغراقياً تاماً، بحيثُ يتناولُ ذلك الحكمُ نفيَ كلِّ أفرادِ الجنسِ الواحدِ نفياً شاملاً وكاملاً بِلا استثناءٍ[1] .

3. تسميتها بـــ (لا) التبرئة:

تسمّى (لا) النافية للجنس بـــ (لا) التَّبْرِئةِ؛ لدلالتِها على البراءَةِ من ذلك الجنس، وأوَّلُ من تحدَّثَ عن هذهِ التَّسميةِ الخليلُ بن أحمد الفراهيدي (ت170هـــ)، فقد سمَّاها بـــ (لا التبرئة)[2] .

وَيُشتَرَطُ في صحَّةِ إطلاقِ هذِهِ التسمية على (لا) النافيةِ للجِنْسِ أنْ يكونَ نفيُها على سبيلِ التنصيص، قال ابن هشام (ت 761هـــ): ((إنْ أُريدَ بها نفيُ الجنسِ على سبيلِ التَّنْصيصِ تُسمَّى حينئذٍ تَبْرِئَةً))[3] .

قال الخضري (ت 1287هـــ): ((وتُسمَّى (لا) التبرئة بإضافة الدالِّ للمدلولِ؛ لأنَّها تدلُّ على تبرئَةِ الجنسِ من الخبر))[4] .

4. اختصاصها بقيد (التنصيص والاستغراق) في نفيها للجنس:

أشارَ ابن مالك (ت 672هـ)، في حديثِهِ عن لا النافية للجنس إلى أنَّها إذا استَوْفَتْ شُرُوطَها تنفي الجنس على سبيل الاستغراق والتنصي [5] .

وأشار الحطّاب إلى هذا المعنى مؤكداً نَفْيَها للجنسِ على سبيلِ الاستغراق قال: ((وأمَّا لا التي لنفي الجنس فهي التي يرادُ بها نفي جميع الجنسِ على سبيل التنصيص)) [6].وأكَّدَ ابنُ هشام هذا التَّوجُّهَ أيضاً إذ قال: ((أنْتكونَ عاملةً عملَ إنَّ، وذلكَ إنْ أُريدَ بِها نفي الجنسِ على سبيلِ التَّنصيصِ)) [7].

5. لزومُ وجود (مِنْ) إن قُصد بـــ (لا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق:

بيان وجود (من) يكون تارةً بالمعنى وأخرى باللفظ.

فأمَّا في المعنى فيعني أنَّ حرف (من) مندكٌّ فيها ولذلك تُعطي معنى الاستغراق والنفي الشديد عن جنس المنفي، فلو سقَطَ حرفُ (من) لم يكن لها النفيُ للجنس.

قال تعالى: **[ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ]** [8] .

وقال: **[فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لاَ أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ]** [9] .

وقال: **[لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ]** [10] .

وقال: **[لاَ إِلَهَ إِلاَ هُوَ]** [11] .

قال ابن العباس [12]:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةٌ اتَّسعَ الفَتْقُ على الرّاتِقِ

وقال ابن الزبير الأسدي[13]:

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبيبٍ نَكِدنَ ولا أُميّةَ في البلادِ

وقال[14]:

يُحْشَرُ الناسُ لا بنين ولا آ باءَ إلّا وقَد عَنَتْهُمْ شُؤونُ

وأما باللفظ فهي التي تظهر في الكلام في بعض الأحيان كقوله[15]):

فقامَ يذودُ الناسَ عنها بسيفهِ وقال:ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هندِ

وقد أشار ابن مالك إلى هذا المعنى، فقال: ((إذا قُصد بـــ لا نفي الجنس على

سبيل الاستغراق... يستلزم وجود مِنْ الجنسية لفظاً أو معنىً))[16].

6. نفي نسبة حكم الخبر عن جنس لا:

يُرادُ مِن النفي بـــ لا إخراجُ الجنس من عدِّهِ خبراً وليس نفي الجنس نَفسهُ؛ لئلاّ يُتَوهَّمَ أنَّهُ يتناولُ الذوات، قال الخضري معللاً نفي الخبر عن اسم (لا): ((نفي حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه؛ لأنَّ النفي إنَّما يتعلَّقُ بالأحكامِ لا الذوات، فهو مجازٌ عقليٌّ في النسبة الإيقاعية))[17].

يُشيرُ بذلك إلى أنَّ النفي يقع على الحكم الذي يأتي به الخبر لا على الذات المشارِ إليها، وإنما يطلقُ على الذات بتعبيرٍ مجازي وتسامحي.

ومما تقدَّمَ من تعريف (لا) يُعرَفُ أنَّهُ ينبغي أنْ يَشتملَ على مفهومين:

الأول: الاستغراق.

الثاني: التنصيص.

ويَجوزُ ذكرُ الثاني فحسب؛ بل هو عمادُ التعريفِ لأنَّهُ جنسٌ للأوَّل، ولذلك يحتَرِزُ النحويون في تعريفها بذكر (التنصيص) وقد علَّلَ ابن عقيل (ت 769هــ) ورودَ هذا المصطلح، قائلاً: ((وإنَّما قلتُ التنصيص احترازاً عن التي يقعُ الاسم بعدها مرفوعاً نحو: لا رجلٌ قائماً، فإنَّها ليست نصاً في نفي الجنس، إذ يحتمل نفي الواحدِ ونفي الجنس، فبتقدير إرادة نفي جنسٍ لا يجوز لا رجلٌ قائماً بل رجلان. وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز لا رجلٌ قائماً بل رجلان، وأما هذِهِ فهي لنفي الجنس ليس إلا فلا يجوز لارجلَ قائمٌ بل رجلان))[18].

7. خصائص نفيها:

اختصَّتْ (لا) النافية للجنس واسمها بمجموعةٍ من الخصائص أذكرُ بعضها هنا على أن أذكرَ الباقي في خلال فصول البحث، فمن ذلك:

نفيها أحوال الزمن المختلفة:

الأصل في نفيها أنْ يكونَ مطلقَ الزمنِ إلا إذا خُصِّصَ بقرينةٍ كلاميةٍ أو حاليةٍ أو غيرها على تحديد نوع الزمن.

فأما نفيها في مطلق الزمن فيُرادُ منه نفي النسبة بين معموليها وسَلْبَ المعنى بغير تقيُّدٍ بزَمَنٍ خاصٍ نحو (لا وَفاءَ لِغَادِرٍ)، فهذا النفي لا يُقصَد به زمنٌ معينٌ.

وأما إذا وجدتِ القرينةُ فإنَّ النفيَ حينئذٍ يراد منه زمنٌ معينٌ فتارةً يكون الزمن ماضياً كقوله [19]:

تَعزَّ فلا إلفينِ بالعَيشِ مُتِّعاً   ولكنْ لورَّادِ المنونِ تَتَابُعُ

وأخرى يكون الزمنُ للحالِ كـــ قولهِ تعالى:[لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ][20] وكثر مجيئُها في هذا المورد.

أو يكون للاستقبال كقوله تعالى: [لاَ بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ][21]، ويشترط عند نفيها الحال وجود قرينةٍ دالَّةٍ[22].

اختصاص (لا) النافية للجنس بالأسماء دون الأفعال والحروف:

يُشترَطُ في نفيها للجنس أن تختصَّ بالأسماءِ من دونَ الأفعالِ والحروفِ، قال المرادي (ت 749هـ): ((لا النافية للجنس لما قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم))[23].

المبحث الثاني:

أحكام اسم (لا) المفرد

وقدقسمته الى اربعة اقسام :-

الاول - القول في اسمها

الثاني - رأي البصريين ومن وافقهم من النحويين في بنائه .

الثالث - رأي الكوفيين ومن وافقهم من النحويين في إعرابه .

الرابع - مقارنة بين آرائهم وحججهم.

1ـــ القول في اسمها:

يتضمن ثلاثة آراء أذكرها باختصار:

أولاً: لا يأتي اسمُها عندما يرادُ بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كلِّهِ إلاَّ في ثلاثةِ أحوال: إما إن يكون مفرداً أو مضافاً، أو شبيهاً به.

ثانياً: لم يلتزم النحويون في بحثهم لهذه الأحوال بطريقةٍ معيَّنَةٍ، فمنهم من قدّمَ الاسم المفرد في بحثهِ، ومنهم من ابتدأ الحديث عن (لا) النافية للجنس باسمها المضاف، وأما هنا في هذا البحث فأقدمُ موضوع الاسم المفرد؛ لأسباب عدَّةٍ منها:

1. اتِّساعُ مبحثِ هذا الاسم وأهميتُهُ وكثرةُ أحوالِهِ المختلفَةِ.
2. عدم اشتراط النحويين بحث أحوال اسمها في تسلسلٍ ثابتٍ.
3. اسمُها المفردُ يختلِفُ عنِ الاسم المضاف وشبيهِهِ، فهو أكثرُ النَّكراتِ وضوحاً في النفي، بينما يخالفانِهِ بالإضافة التي هي أحد فروع المعارف.

ثالثاً: انقسم النحويون في ذلك إلى فريقين، الأوَّلُ رأى بناءَهُ – وهذا هو رأي الجمهور وعلى رأسهم البصريون – أما الفريق الأخر – وهم الكوفيون ومن تبعهم – فإنَّهم يرونَ أنَّ (لا) عند دخولها على النكرةِ يكون الاسم بعدَها مُعرَباً وعلامتهُ الفتحة أو ما نابَ عنها.

وأتناولُ في الحديث أولاً اسمَ (لا) على وفق مذهب البصريين ثمَّ أُتبِعُهُ رأي الكوفيين ثمَّ تكون هناك مقارنة بين المذهبين أنتهي في خلالها إلى نتائج البحث في اسم (لا) المفرد.

وتفصيل القول عن اسم (لا) على وفق رأي البصريين يكون ضمن استخلاصِ جملةٍ من عناوين تمثِّلُ آراءَهم وذكر أدلَّتِهِمْ وحجَجِهِمْ.

2. رأي البصريين في بناء اسم (لا):

يمكن في خلال ما ذكره البصريون في مباحثهم عن اسم (لا) المفرد استخلاص عناوين عدَّةٍ:

أ ــ سبب التنكير ووجوب عملها فيه:

ذكَرَ البصريونَ أنَّ (لا) النافية للجنسِ لا تعملُ إلاَّ في النَّكِراتِ، قال سيبويه (ت 180هــ): ((فلا تعمل إلاَّ في نكرةٍ من قِبَلِ أنها جواب)) [24] وقال المُبَرَّد (ت

285 هـ) [25]: ((اعلمْ أنَّ لا إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين)) [26] ، وأشار ابن الحاجب [27](ت 646هـ) إلى سبب هذا الوجوب فقال: ((إنَّما وجبَ تنكيرُه؛ لأنَّ الغَرَضَ بها نفي الجنس فلا حاجة إلى التعريف؛ لأنَّهُ لو عُرِّفَ لم يعرَّفْ إلا تعريف الجنس)) [28].

ب ـ مشابهتها عمل (إنّ) في نصب الأسماء:

تشبهُ (لا) النافية (إنَّ) المشبَّهَةَ بالفعلِ في نصبِها للأسماء. قال سيبويه: ((ونصبُها لما بَعدَها كنصبِ إنَّ لما بعدها...)) [29].

أما ابن مالك فقد قال عنها: ((إذا لم تَتَكَرَّرْ لا وقُصِدَ خلوصُ العموم باسم نكرةٍ يليها، غير معمول لغيرها، عَمِلَت عملَ إنَّ...)) [30] .

وقد اشار لهذا الرأي الزركشي (ت794هـ) حيثُ قال [31] : ((إنَّها تكونُ للنفي، تنفي ما أوجبتْهُ إنَّ؛ لذلك تُشَبَّهُ بها في الإعمال نحو قوله تعالى: [لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ] [32])).

وأشار الحطّاب (ت 954 هـ) [33] متناولاً عملها في المفرد فقال: ((وَتعملُ عَمَلَ إنَّ فتنصبُ الاسمَ وترفعُ

الخبرَ بشرط: أنْ يكونَ اسمُها وخبُرها نكرتين...)) [34] .

ج ـ اتصال اسمها بها:

قال سيبويه: ((واعلم أنَّكَ لا تفصِلُ بينَ لا وبين المنفي، كما لا تفصلُ بين من وبين ما تعمل به، وذلك أنَّهُ لا يجوزُ أنْ تقولَ: لا فيها رجلَ، كما أنَّه لا يجوزُ لك أن تقولَ في الذي هو جوابه هل مِنْ فيها رجلٍ)) [35] ، وقال المُبَرَّد: ((والدليل على أنَّ لا وما عملت فيه اسمٌ قولهم: غضبتَ من لا شيء يا فتى،وجئتَ بلا مال، كقوله:

حنَّت قلوصي حينَ لا حينَ محنّ

جعلها اسماً واحداً)) [36] .

وذكر الحطّاب هذا الرأي، قال: ((... وأن يكونَ اسمُها متصلاً بها)) [37] .

د ــ حكم اسمها المفرد البناء:

قال المُبَرَّد: ((والبناءُ: لا رجلَ في الدارِ ولا امرأةَ، على جوابِ من قال: هل من رجلٍ أو امرأةٍ في الدار؟)) [38]، وقال الرماني (ت 384هــ) مؤيّداً البصريين: ((إنها مبنية هِيَ واسمُها النكرة المفرد؛ لأنَّها متضمِّنةٌ معنى الحرف، وكلُّ شيء متضمِّنٌ معنى الحرف يجب له البناء)) [39].. وإلى هذا ذهب ابن الخشّاب (ت 567هــ) فقال: ((إنّه مبنيٌ...)) [40].

أمّا ابن مالك فقد قال: ((يبنى على ما كان ينصَبُ بهِ)) [41].

هــ. إعراب (لا) واسمها وحركة بنائه:

في دخول (لا) النافية للجنس على اسمها يَتعيَّنُ عمل إحدى حالاتٍ ثلاث: الرفع أو النصب أو الجر.

فأمّا الرفعُ فلا يتعيّنُ؛ لأنّهُ إذا كانَ مرفوعاً يُعرَفُ أنَّ (لا) ليسَتْ نصّاً في نفي الجنس إذ يحتمل نفي الواحدِ ونفي الجنس، وقد مرَّتِ الإشارةُ إلى تفصيلِ هذا الموضوع في مبحث: «حول لا النافية للجنس» [42].

ينحصِرُ عملُ (لا) في اسمِها بالنَّصبِ بغيرِ تنوين ـــــــ كما سيأتي ـــــــ.

اختلفت ألفاظُ العلماء في التعبير عن محلِّهِ من الإعرابِ بل ((اختلفَ النحويون في تقديرها اختلافاً شديداً)) [43]. حتى استدلّ من عبارات أساتذة مدرسة البصرة وجملهم أنَّهُ مُعرَبٌ – وسيأتي تفصيل هذهِ المسألة في موضوع تأويل قول سيبويه الذي استدلَّ الزجاجي (ت 337هــ) منه أنّه معرَبٌ ـــــــ .

واسمُها – على رأيِ سيبويه – منصوبٌ وعلامة نَصبِهِ الفتحَة مَنَعَ التركيبُ تنوينَهُ، فقالَ: ((لا تعمل فيما بعدَها فتنصبه بغيرِ تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها)) [44].

يتَّضحُ من كلامه أنَّ حركةَ إعرابِ اسم (لا) هي الفتحةُ؛ فــ (إنَّ) تنصبُ اسمَها وعلامة نصبه الفتحة.

وأمَّا عن محلِّها وما عملت فيه فقال: ((ولا وما تعمل فيه، في موضع ابتداء)) [45]. ويذهب إلى هذا أيضاً الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت 210هـ)، إلا أنَّهُ عدَّ الفتحة ليست مختصة بالاسم وإنما هي لمجموعِ لا مع اسمها فقالَ: ((والفتحة التي فيه للجميعِ؛ لأنَّهُ بُني عليها فجعله غير متمكّنٍ والاسم الذي بعد لا في موضعِ نصبٍ عملت فيه لا)) [46].

وأمّا الجر فلا يتعيّنُ أيضاً لئلا يعتقدَ أنَّهُ بـــ (من) المنوية، فقال ابن مالك عن حقِّ اسمها من تلك الحالات الثلاث: ((وذلك العمل إما جرٌّ وإما نصبٌ وإما رفعٌ، فلم يكن جرًّاً؛ لئلا يُتوهّمَ أنه بـــ من المنوية، فإنّها في حكم الموجودةِ لظهورها في بعضِ الأحيان كقول الشاعر [47].

فقامَ يذودُ الناسَ عنها بسيفهِ وقالَ:ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هندِ

ولأنَّ عاملَ الجرِّ لا يستقلُّ كلامٌ بهِ وبمعمولهِ ولا يستحقُّ التصديرَ، ولا المذكورة بخلافِ ذلك)) [48] وهو يرى أنَّ اسمها مبني على الفتح في موضع النصب قال: ((بُني على ما يُنصَبُ بهِ)) [49].

أمَّا الخضري فذهبَ إلى بناء الاسم المفردِ بعدَ (لا)، إلا أنَّهُ استدلَّ على البناء من تضمُّنِ معنى (من) الاستغراقيّةِ، لا من حالَةِ التركيبِ بين (لا) واسمها، فهو يقول: ((فالأوجَهُ أنَّهُ مبني؛ لتضمّنهِ معنى مِنْ الاستغراقية؛ لأنَّ النصَّ على استغراقِ الجنسِ يستدعي وجود مِنْ الدالَّةِ عليه لفظاً أو معنى)) [50] ، وهو يرى أنَّ الاستدلالَ على البناءِ من حالةِ التركيب غيرُ صحيح، فيقول: ((إنَّ التركيبَ لا يصلحُ عِلَّةً لأصلِ البناء ... إلا أنْ يكونَ من باب إعطاءِ الجزءِ حكمَ الكلّ)) [51] ،ويتضح من آرائه أنه يوافق البصريين على أنَّ اسم (لا) مبني، ويذهب إلى أنَّ البناء جاء من تقدير (مِنْ) الاستغراقية لا من تركبها مع الاسم، ومذهبه هذا يخالف مذهب سيبويه الذي عدَّ علَّةَ البناء نَتَجَتْ من التركيب، وهو يرى أيضاً أنَّهُ قد تكون حركة البناء هي الضَّمُّ وليس الفتح كما في الشاهد الذي ذكرَهُ ابنُ مالك في شرحِ التسهيل بباب القسم [52]وهو قوله [53]:

جَوابَاً بِهِ تُنْجُو اعتَمِدْ فَوَرَبّنا لَعَنْ عَمَلٍ أسلَفْتَ لا غَيرُ تُسألُ

فرأي الخضري أنّ (غيرُ) هنا مبنيةٌ على الضمِّ وهو رأيٌ ينفردُ به، ونصُّ قولِهِ في تعليقِهِ على الشاهد: ((فتبنى على الضمّ في محلِّ نصبٍ على أنها اسم لا والخبر محذوف)) [54].

وـــ حذف تنوين اسمها لأنَّه بمنزلة خَمْسةَ عَشَرَ:

قال سيبويه: ((ترك التنوين لما تعملُ فيه لازمٌ؛ لأنّها جُعلَتْ وما عَمِلت فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ نحوَ خَمْسةَ عَشَرَ؛ وذلك لأنَّها لا تشبهُ سائرَ ما ينصبُ مما ليس باسم، وهو الفعلُ وما أجري مجراهُ، لأنَّها لا تعمَلُ إلا في نكرة)) [55].

وذهبَ الأخفش الأوسط فقال: ((وإنَّما حذفت التنوين؛ لأنَّكَ جعلتَه – أي اسم لا النكرة – و(لا) اسماً واحداً وكل شيئين جُعِلا اسماً لم يُصرفا)) [56] ، أشار إلى هذا عند قولِهِ تعالى: **[لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ]** [57] بنصبها من غير تنوينٍ، فقال: ((وذلك أنَّ كلَّ اسمٍ منكور نفيه بـــ (لا) وجعلت لا إلى جنبِ الاسم فهو مفتوحٌ بغيرِ تنوين؛ لأنَّ لا مشبهة بالفعل كما أشبهت إنَّ وما بالفعلِ، وفيه: في موضع خبرها، وهومرفوعٌ، وهو بمنزلة الفاعل وصار المنصوب بمنزلةِ المفعول به ولا بمنزلة الفعل)) [58] ، وإلى هذا ذهبَ ابن الخشاب فقال: ((حُذفَ التنوين؛ للبناء فأصبَحَ غيرَ ممكنٍ بعدَ أن كانَ أمكنَ الأسماءِ)) [59].

وأما ابن مالك فقال: ((إنْ لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به رُكِّبَ معَها، وبُني على ما يُنصَبُ بهِ)) [60].

ذكر أدلَّةِ البصريين وحججهم فيما ذهبوا إليه مع من وافقهم:

تقدَّمَ فيما سبق عرض آراء البصريين ومَنْ وافقهم، وهي لم تكُنْ مبنيِّةً على الافتراض من دون دليل، فهم قد أثبتوا آراءهم بأدلَّةٍ احتجُّوا بها على صِحَّةِ ما ذهبوا إليه في بناء اسم (لا) النافية التي تدخلُ على الاسم المفرد النكرة، وسأعرض بالتفصيل هذهِ الحجج، وهي كما يأتي:

1. تركيب لا مع اسمها كـ (خَمْسَةَ عَشَر):

يقولُ سيبويه: ((فجُعلَتْ وما بعدَها كخمسةَ عشَرَ في اللفظ وهي عاملةٌ فيما بعدَها كما قالوا: يا ابن أمّ، فهي مثلها في اللفظ وفي أنَّ الأوّلَ عامل في الآخر وخولِفَ بخمسةَ عشَرَ؛ لأنَّها إنما هي خمسةٌ وعشرةٌ)) (61) ويظهر من قول سيبويه أنَّ (لا) مركَّبةٌ مع اسمِها، والتركيبُ يوجِبُ البناءَ؛ لأنَّهُ يُصيّرُها معَ اسمِها كالشيء الواحدِ، وهذا يكفي في البناء. ويتمُّ الاستدلالُ لديهم على بناء اسم (لا) في حالَةِ الفصل بينهما كما في قولِ العكبري (ت 616هـ): ((كخمسةَ عشرَ وبيانُ أنَّها مُركَّبة معَ الاسمِ أنَّها إذا فصل بينهما أعرب، كقولهِ تعالى: [لاَ فِيهَا غَوْلٌ] (62) وإذا لزمَ الفتح مع الوصلِ، وزال مع الفصل، دلَّ أنّه حادثٌ للتركيبِ، والتركيب يوجِبُ البناء؛ لأنّه يجعلُ الشيئين كالشيء الواحدِ على وجهٍ يلزم فيه الاتصال ويجري مجرى الحرف. إذ لا يستغني عنه الحرف)) (63).

2. امتناع التنوين في اسم (لا) عند دخولها عليه:

اعتمَدَ البصريونَ في هذا الموضوعِ على أمرٍ متَّفَقٍ عليه هو لأنَّ التنوين علامة تدلُّ على الإعراب، وأنَّ اسمَ (لا) مبنيٌّ لعدَمِ قبولهِ التنوين، قال المُبَرَّد: ((فأمَّا تركُ التنوين فإنَّما هو؛ لأنَّها جُعِلَت وما عملَتْ فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ كـ خمسةَ عشرَ)) (64) ، وقال العكبري: ((لو كانَ معرباً لكانَ منوَّناً؛ لأنَّ التنوينَ تابعٌ للإعرابِ، وإنما يمتنعُ بالألفِ واللام وعدم الصرف والإضافة، وكلُّ ذلك غير موجودٍ، فتعيَّنَ أنْ يُضافَ عدم التنوين إلى البناء)) (65). وقد يقال إنَّ حذفَ التنوينِ بسبب إضافةٍ وقعت على اسم لا جائز في اللغة العربية. والجواب: ((لو كانَ هذا صحيحاً؛ لوجَبَ أنْ يَطَّرِدَ في كلِّ ما يجوزُ إضافته من الأسماء المنوَّنة،فلمَّا قلتم إنَّهُ يختصُّ بهذا الموضوعِ دونَ سائرِ المواضيع دلَّ على فسادِ ما ذهبتم إليه)) (66) .

3. تضمّن الكلام معنى الحرف:

احتجَّ مَن أيَّدَ مذهبَ البصريين بأنَّ (لا) تَضَمّنتْ معنى الحرفِ (مِنْ) في جملَةِ:

لا رجلَ، أي: لا منرجلٍ، وخلصُوا إلى أنَّ كلَّ نفي يتضمَّنُ معنى حرف فهو قائمٌ على البناء، وهذا ما أكَّدَهُ قول العكبري: ((إنَّ الكلامَ تضمَّنَ معنى الحرفِ فكانَ مبنياً كـــ أينَ وكيفَ، وبيانُ ذلك أنَّ قولَكَ: لا رجلَ في الدار تقديرُهُ: لا من رجلٍ، وإنَّما قدر لكَ ذلك لأنَّ من موضوعة لبيانِ الجنسِ، والنفي ها هنا للجنسِ كلِّهِ ولا بنفسِها لا تنفي الجنس، فقد ثبت في اللفظ معنىً لا يثبتُ إلا بالحرف، وإذا تضمّنَ الاسمُ معنى الحرفِ بُني؛ لأنّهُ أدّى ما يؤدِّيهِ الحرف لفظاً، فتعدَّى إليه حكمُهُ وصارَ هذا كخمسةَ عشرَ، في أنَّ التقديرَ: خمسةٌ وعشرةٌ، ويدلُّ على أنَّ من هي التي تفيدُ نفي الجنس هنا أنَّك لو قلت: لا من رجلٍ في الدار لم يجزْ أنْ يكونَ فيها اثنانِ أو أكثر... فإذا قدَّرتَ منكان حكمها هذا الحكم)) (67) .

4. عدم وجود سبب في إعرابه وهو معرب عند الفصل:

أثبتَ العكبري في هذه الحُجَّةِ جانباً آخرَ هو: ((أنَّهُ لو كانَ مُعرباً لجازَ نصبُهُ مع الفصل؛ لأنَّ كلَّ مُعرَبٍ يجوزُ أن يفصل بينَهُ وبينَ العامل فيه بالظَّرفِ خصوصاً كـــ إنَّ، فإنَّك تقول: إنَّ في الدارِ زيداً فتعملها معَ الفصلِ بالظرف. فإنْ قيلَ: لا فرعٌ على إنَّ، وإنَّ فرعٌ على كان والفروعُ تنقصُ عن الأصول. قيلَ: لِمَ قلتم إنَّ النُّقصانَ محصورٌ في اتصالِ لا بما بعدَهُ؟ معَ أنّ لها أحكاماً تخالفُ فيها لا بابَ إنَّ ويكفي ذلك فارقاً بينالأصول والفروع)) (68) وهو بقوله يسعى إلى توكيد مذهبهم فيتوسَّع في البحث عن حججٍ تُثبِتُ مذهبَ البصريين، فيوظف وجهاً آخر: ((إنَّه لو كان معرباً لكانَ بفعلٍ محذوف، وكان التقدير: لا أجدُ، أو لا أرى، ونحو ذلك، وهذا بعيد التقدير؛ لأنَّكَ تقولُ: لا إله إلا الله فلو كانَ معناهُ لا أجدُ لكانَ النفي منسوباً إلى وجدانِكَ، وليسَ المعنى عليه، وإنَّما المعنى أنَّ عدمَ الآلهةِ غير الله لمعنى في نفسِ المنفي، وهو عدم تصوّرِهِ لا عدمَ وجدانِكَ)) (69) ، وممّا يدلُّ على هذا قول ابن مالك: ((على أنَّ الفتحةَ المشارَ إليها فتحةُ بناءٍ لا فتحة إعراب لثبوتها في:

ولا لذّاتَ للشَيبِ

في الروايةِ المشهورَةِ)) (70).

وقيلَ في إعرابِ «لا إله إلاّ الله»: إله: اسم لا لكن اختلف في حركتِهِ، فقال

الأخفَشُ والمازني [71] (ت249هـ) و المُبَرَّد وأبو علي الفارسي (ت 377هـ) هي حركة بنائية، والاسم المبني في محلِّ النصبِ لأنَّه معمولاً لــ(لا). إذ أنَّ النفي بـــ لاَ إلهَ إلا الله يجبُ أن يكونَ – في الأصلِ – منسوباً إلى الواقع وهي حُجَّةٌ عقائديّة. ويؤكِّد هذا الوجهَ أيضاً أنّ اسمَ (لا) مبني لا معربٌ، بدَليلِ أنَّهُ إذا فصل عنها أعرب كما في المثال السابق ولا سيما عندَ ورودِهِ في الظرفِ وأنَّ الإشكالَ الواردَ إلى أنَّها فرعٌ على (إنّ) و(إنّ) فرعٌ على (كان) ويمكنُ أنْ تخالفَ الأصل فقد ردَّ العكبري إلى ((أنّ لها أحكاماً تخالفُ فيهالا باب إنّ ويكفي ذلك فارقاً بينَ الأصل والفرع)) [72]. هذِهِ خلاصة حجج البصريين ومن وافقهم وأدلتهم بأنَّ الاسمَ المفرد النكرة إذا دخلت عليه (لا) النافية كان حكمه البناء لا الإعراب.

وأرى أنَّ مذهبهم يَستندُ إلى حججٍ منطقيةٍ تجعل من علَّةِ التركيب سبباً لبناء الاسم، وكذلك تتضمَّنَ الجملة معنى مِنْ عند مَن تبعهم وأيدَ مذهبهم، إنَّ كلاً من السببين، دليلٌ أراهُ يفي حاجة إثبات البناء للاسم عند دخول (لا) النافية عليه.

3. رأي الكوفيين ومن وافقهم في اسم (لا)

هنا أتعرَّضُ لِمَنْ خالفَ رأي البصريين في بيان عمل (لا) النافية في الاسمِ المفرد النكرة، إذ ذهبَ الكوفيون ومن وافقهم [73]إلى إعرابِ اسمها مستندينَ على شواهدَ واستنتاجاتٍ أوصلتهم إلى هذا الرأي، ومن أهمِّ الآراء التي ارتكزَ عليها رأيهم:

إعراب اسم (لا):

قال الكسائي (ت 189هـ): ((لما كانَ المبتدأ النكرة يَستحقُ تقديم ظرفٍ عليه وقد فقده هنا أريد المخالفة بينهما؛ لأنَّ النصبَ أوسعُ أبوابِ الأعرابِ)) [74]. وأعربه أيضاً الفراء (ت 207هـ) بقوله: ((نصب هنا بعد لا فرقاً بينهما وبين لا بمعنى غير فيعود إلى النصب على المخالفة)) [75] وذهبَ الزجاج [76](ت 311هـ) في تأويلِ قول سيبويه المتقدّم: ((بل مرادُهُ أنَّهُ مُعرب..)) [77] إلى أنَّ الإعرابَ بالنصبِ هو ما يذهبُ إليه، وذهبَ إلى هذا الرأي أيضاً الزّجاجي حيث

يرى أنَّ إعرابَ اسمِ (لا) بالفتحة وحذف التنوين فقال: ((اعلم أنَّ لا تنصبُ النكرات بغَيرِ تنوين ولا تعمل في المعارفِ شيئاً، وخبرُها مرفوعٌ أبداً، وقلَّ ما تأتي به)) [78] ، ومالَ إلى رأيهما في إعراب اسم (لا) السيرافي [79] (ت 368هـ) قال: ((لأنَّ لا لا تنصب إلا منكوراً)) [80] وممن جرى مجرى الكوفيين ورأى رأيهم في إعرابِ اسم (لا) أيضاً ابن السراج البغدادي (ت 316هـ) القائل: ((فإنْ دخلت لا على ما عمل بعضُهُ في بعض من معرفة أو نكرة لم تعمل هي شيئاً إنَّما تفتَحُ الاسمَ الذي يليها إذا كانت قد نفَتْ ما لم يوجبه موجب)) [81].

وأمّا عن محلِّ اسمِها فقال: ((الموضع موضعُ نصبٍ نصبته لا)) [82]. ووافقَ الكوفيين على ذلك الزمخشري (ت 538هـ) حيث قال: ((إذا كان مفرداً فهو مفتوح وخبرهُ مرفوع كقولك: لا رجلَ أفضلُ منكَ، ولا أحدَ خيرٌ منكَ وقول المستفتح: ولا إلهَ غيرك)) [83].

1. مشابهتها عمل (إنّ) في النصب:

قال ابن الورَّاق [84](ت 381هـ) عن نصبِ لا للأسماء: ((تدخُلُ على الأسماءِ كدخولِ إنَّ عليها فوجَبَ أنْ تنصبَ الأسماءَ كما تنصب إنَّ))[85]. إنَّهم يقولونَ في هذا: ((إنَّ لا محمولةٌ على إنَّ لأنَّها تُشبهها في دخولِها على المبتدأ والخبرِ، وأنَّه لا يعملُ ما قبلَها فيما بعدَها، وأنها لتوكيد النفي كما أنّ إنّ لتوكيدِ الإثبات وكما أنَّ إنَّ تنصب كذلك لا)) [86].

2. حذف تنوين اسم (لا):

ذكرَ الكوفيون [87]آراءهم في تركِ تنوين اسمِ (لا) وسقوطه منه قال الكسائي: ((ونصبوهُ بغيرِ تنوينٍ لأنَّه ليس بنصبٍ صحيحٍ إنما هو مغير كما فعلوا في النداء حين خالفوا به نصب المضاف فرفعوه بغير تنوين، ولم يكسروه فيشبه ما أضيف إليه)) [88] ، وقال ابن السراج الذي ذهب مذهب الكوفيين: ((وسقوطُ التنوين؛ لأنَّهُ جُعِلَ معها اسماً واحداً، والدليل على ذلك: أنَّهُ إنِ اتّصَلَ بها اسم مفردٌ سقط منه

التنوين وصارَ اسماً واحداً وموضع الاسم بأسرهِ موضع رفعٍ كما كان موضع ما هو جوابُه كذلك)) [89].

حجج الكوفيين في إعراب اسم (لا):

جاءت حجج الكوفيين على أنَّ اسم (لا) النكرة معرب لا مبني،كما يأتي:

1ـ عدم وجود عِلَّةٍ للبناء:

ورَدَ عند العكبري [90]في معرض ردِّهِ على الكوفيين أنَّهم يذهبون إلى جواز الرفعِ والتنوين بقولهم: ((إنَّه يجوزُ فيما بعدَها النصبُ والتنوين، والرفع والتنوين، هذا إذا كان مفرداً، وإذا كان مضافاً كان معرباً بلا خلاف، وهذا يدلُّ على أنَّ البناء لا علَّة له هنا إذ لو كانت له علَّة كانت لازمةً؛ لأنَّ معناه لا يختلِفُ،وإذا انتفَت عِلَّةُ البناء ثبت لأنَّه معرباً)) [91].

2. اسم (لا) معمول لفعل محذوف:

يذهبُ الكوفيون إلى: ((أنَّ الكلام متضمن معنى الفعل، وكان هو العامل وبيانه أنَّ قولك:لا رجل فيالدار تقديره: لا أعلم ولا أجد، والمعنى على هذا مستقيم، وحذف الفعل وإبقاء عمله جائز بلا خلاف،فمن ذلك قوله تعالى: [وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ] [92]، و[إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ] [93]، والاسم معمولٌ لفعل محذوف، كذلك هو ها هنا، والأصل في العمل للأفعال، فإذا صحَّ تقديرُها نُسبَ العمل إليها)) [94] فالآية الأولى تقديرها: وَإِنِ استجارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ حذف الفعل الأوَّل. كذلك الآية الثانية تقديرها: إذا انشقَّت السماء انشقَّت أيْ كما تقول: ((إن قمت قمت، وإن لا فلا؛ أي: وإن لا تقم فلا أقوم،فلما اكتفَوا بـــ لا من العامل نصبوا النكرة بهِ، وحذفوا التنوين بناء على الإضافة)) [95].

3. مجيء (لا) بمعنى غير:

أما قولهم في هذا الرأي فهو ما نقلهُ العكبري عنهم قائلاً: ((إنَّ لا بمعنى غير، وغير هنا بمعنى ليس ألا ترى أنَّكَ تقول: زيدٌ لا عاقلٌ ولا جاهلٌ أي: غيرُ عاقلٍ، وتقول: قامَ القومُ ليسَ زيدٌ وهو في المعنى قام القوم غيرُ زيدٍ فلمَّا اشتبهَتِ الكلماتُ الثلاث لا وليس وغير وكانت غير تجرُّ، وليس تنصب كانَ حملها على ليسأولى؛

لأنّها غيرُ جارّةٍ، وهي مثلها في النفي فحملت عليها في النصبِ. ونظيرُ ذلك حَمْلُ ما على ليس في لغةِ أهل الحجاز، ولا تشاركها في أنّ لها اسماً وخبراً كما لليس كذلك، إلا أنهم لما قدَّموها ولزمت فيها النكرة بدأوا بالمنصوب كما يبدأون بحرف الجر إذا كان المبتدأ نكرة))[96].

4. أوجه التشابه والافتراق بين المدرستين:

بعدَ أن ذكرتُ فيما سبقَ آراءَ وحججَ كِلا الفريقَينِ ومن وافقهم يَتَحتَّمُ عليّ أنْ أنظرَ في أوجُهِ التشابه والاختلافِ فيما بينهما، وسأبدأ أوّلاً بما تشابهوا فيه:

أولا: أوجه التشابه بين البصريين والكوفيين ومن وافقهم في عمل (لا) في اسمها:

1. اعتمد كلٌّ من الفريقَينِ في إثبات آرائه على حالة التركيب بين (لا) واسمها، وأكَّدَ كلٌّ منهما وجود التركيب.
2. اتّفقَ الفريقان على مشابهَةِ (لا) لـِ (إنَّ)، وهم يرَونَ أنَّ التَّشابهَ يحدث من بابِ دخولِ (لا) علىالمبتدأ والخبر.
3. أكَّد كلٌّ من الفريقَينِ أنَّ التنوين حُذِفَ في اسم (لا) بسبب التركيبِ.

ثانياً: نقاط الاختلاف:

1. يرى البصريونَ أنَّ التركيبَ سببُ البناء، ويظهَرُ هذا في قول المُبَرَّد: ((فــلا والاسم الذي بعدها المنكور بمنزلة قولك: يا ابن أمَّ، جُعل اسماً واحداً كما جُعل خمسةَ عشرَ، والثاني في موضع خفضٍ بالإضافة، وكذلك لا رجلَ في الدار. رجلَ في موضع نصبٍ منوَّن، إلاّ أنهما جُعلا اسماً واحداً بمنزلة ما ذكرت لك))[97]، ويذهب العكبري في تأييده مذهب البصريين إلى أنَّ البناء ليس من عمل لا، فيقول: ((أما البناءُ فغير حادث بــلا من حيث هي عاملة، بل حادث بالتركيب وتضمنه معنى الحرف)) [98] ويدلُّ قوله على أنَّ البناء صفة ملازمة للتركيب يدلُّ عليها الفصل بين (لا) واسمها، فعند الفصل يعرب الاسم.

ويرى الكوفيون أنَّ اسم (لا) معربٌ ودليلُهم في هذا أنَّهم يرَونَ إعرابه في الأصل وتنوينه وقد حذف عند التركيب، وسيأتي الكلام عليه في بيان أنَّ الخلاف

بين الفريقَينِ كان حول دلالة التركيب.

2. وممَّا اختلفوا فيه تشبُّهَ (لا) بعمل (إنَّ)، فعندَ البصريين أنها تعمل عمل (إنَّ) وتخالفها، فـــ (إنَّ) تنصبُ الاسمَ الذي بعدَها، و(لا) تركِّبُ معه البناءَ، ويؤكِّدُ العكبري هذا الرأي من أنّ (لا) لها أحكامٌ تخالفُ فيها باب (إنَّ) [99] ، وهو قولٌ يستندُ إلى قول سيبويه: ((فلمَّا خُولفَ بها عن حالة أخواتها خولف بلفظها)) [100] ، بينما يرى الكوفيون أنَّ (لا) هنا يرادُ بها توكيدُ النفي وأنّ (إنَّ) يُرادُ بها توكيد الإثبات، فـــ(لا) لا تخالفُ (إن) إلا في الغاية، وتعملُ عملَها في اسمِها نصباً مثلها مثل (إنَّ).

3. ويرى البصريون أنَّ (لا) تتضمَّنُ معنى الحرف (من)، أمّا الكوفيون فيَرَونَ أنّ (لا) تجيء بمعنى(غير)، وأنَّ (غير) يرادُ بها (ليس).

4. وكذلك فإنَّهم يرونَ أنّ النصبَ جاءَ من فعلٍ محذوفٍ في بعضِ الشواهد القرآنية والشعريّةِ.

وأخيراً يؤكّد البصريون على البناءِ، ويؤكّدُ الكوفيون على إعرابِ اسمِ (لا) .

رد الأنباري على الكوفيين:

إنَّ الأنباري [101](ت 577هــ) مع أنَّه من الكوفيين [102] إلا أنَّهُ يخالفهم في مسألة (لا) النافية، ويردُّ على أقوالهم بما يناقض مذهبه بقوله: ((أما قولهم: إنما قلنا إنَّهُ منصوب بـــ لا؛ لأنها اكتفي بها عن الفعل، قلنا: هذا مجردُ دعوى يفتقر إلى دليل؛ لو كان كما زعمتم لوجب أن يكون منّوناً)) [103] وأرى في ردِّهِ وجهاً صحيحاً يرتكز على التعامل بالبرهان لا بالافتراض من دون دليل، ويستكمل الانباري الردَّ على أقوالهم: ((قولهم:حذف التنوين بناءً على الإضافة، قلنا: لو كان هذا صحيحاً؛ لوجب أنْ يطَّرِدَ في كلِّ ما يجوز أضافته من الأسماء المنونة، فلما قلتم إنه يختصُّ بهذا الموضع دون سائر المواضع دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه)) [104] وهو يرى فساد رأيهم؛ لأنَّهُ لا دليل على اختصاصه بهذا الموضع، ويردُّ على من ذهب منهم إلى أنَّ (لا) تكون بمعنى (غير): ((أما قولهم: أن لا تكون

بمعنى غير فلمَّا جاءت بمعنى ليس نصبوا بها؛ ليخرجوها من معنى غير، قلنا: ولِمَ إذا كانت بمعنى ليس ينبغي أن ينصب بها ؟ وهلاّ رفعوا بها القياس فإنَّهم يرفعون بها إذا كانت بمعنى ليس)) [(105)]. إنَّ أقوال الكوفيين تَعدَّدَت في تعليل هذه المسألة لذا فإنَّ الأنباري يردُّ عليها واحدة واحدة، فبعضهم يرى: ((إنما أعملوها النصب؛ لأنهم لما أوَّلوها النكرة – نصبوا بها النكرة، قلنا: ولِمَ قلتم ذلك؟ ثم لو كان كما زعمتم وأنه معرب منصوب لوجَبَ أنْ يدخلَهُ التنوين ولا يحذف منه؛ لأنَّهُ اسمٌ معربٌ ليس فيه ما يمنعه من الصرف، فلمَّا منع من التنوين دلَّ على أنَّهُ ليس معرباً منصوباً)) [(106)] يبين الأنباري فساد رأي من ذهب إلى أنه معرب؛ لأنَّ (لا) عُدَّتْ فرعاً على إنَّ في العمل؛ لكون (إنَّ) تنصب اسمها بالتنوين، وتخالفها (لا)؛ لانحطاطها يقول: ((هذا فاسد، وذلك لأنَّ التنوين ليس من عمل إنَّ، وإنما هو شيء يستحقُّهُ الاسمُ في الأصل، وإنّما يستقيمُ هذا الكلام لو كانَ التنوين من عملِ إنَّ، ولا خلافَ بين النحويين أنَّ التنوينَ ليس من عملها، وإذا لم يكُنْ من عمل إنَّ التي هي الأصلُ، فلا معنى لحذفه مع لا التي هي الفرع لينحطَّ الفرع عن درجةِ الأصلِ فيما كان من عمل الأصل، وإذا لم يكُنْ من عمل الأصل، فيجبُ أنْ يكون ثابتاً مع الفرع كما كان ثابتاً مع الأصل ثمَّ انحطاطها عن درجة إنَّ قد ظهر في أربعة أشياء:

أحدها: أنَّ (إنَّ) تعمل في المعرفة والنكرة و(لا) لا تعمل إلاَّ في النكرة دون المعرفة.

والثاني: أنَّ (إنَّ) لا تركب مع الاسم؛ لقوَّتِها، و(لا) تركب مع الاسم لضعفها.

والثالث: أنَّ (إنَّ) تعملُ في الاسم مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجرِّ، و(لا) لا تعمل مع الفصلِ بينَها وبينَهُ بالظرفِ ولا حرفِ الجرِّ.

والرابع: أنَّ (إنَّ) تعمل في الاسمِ والخبر عندنا، و(لا) تعمل في الاسم دون الخبر عند أهل التحقيق والنظر.

فقد ظهر انحطاط (لا) عن درجة (إنّ) على ما بيَّنَّا)) [(107)].

فقد بيّنَ أبو البركات الأنباري في هذا العرض الفرقَ الواضحَ بينَ (لا) و(إنَّ)

وأكَّدَ أنَّ دعوى الكوفيين دعوى ضعيفة تفتقر إلى دليلٍ، مبطلاً بذلكَ زعمَهُم وقد أصاب في أدلَّتِهِ وأجادَ في حججِهِ هذهِ التي وردت في الوجه الأوَّلِ في مقام الردِّ عليهم.

ردّ العكبري عليهم:

يقتصر ردَّ العكبري في موضعين:

أحدهما: ((أنَّ الكلام فيما إذا كانتِ النكرةُ مفتوحةً غير منوَّنةٍ، وأن تلك الفتحة هل هي بناءٌ أم إعراب؟ وهذا لا يوجِبُ أنْ تكونَ معربةً في كلّ موضع، ألا ترى أنَّها في هذا الموضع مفتوحة وغير منوَّنةٍ، وفي المواضع الأخرى تُفتَحُ وتُنوّنُ، وتُضَمّ وتُنوّنُ، وفي مواضع تنصَبُ وتنوّنُ لا غير، وكلّ ذلك على حسب التقدير، فالفتح فيها بغير تنوين بناء، إذ لو كان إعراباً لنوّنَ كما ينوَّنُ في بقية المواضع)) [108].

الآخر: حيث قال: ((إنَّ النكرة ها هنا تقدر معها من وذلك يوجب البناء، وإذا نونتَ لم تقدِّرْ معها من فتنتفي علّةَ البناء)) [109].

معارضة ابن مالك للزجاج والسيرافي:

عارض ابن مالك الزجاج (ت 311هـ) والسيرافي في قولهما: ((إنَّ فتحةَ لا رجلَ وشبهه فتحة إعرابٍ، وإنَّ التنوين حذف منه تخفيفاً لشبهه بالمركَّبِ. وهذا الرأي لو لم يكن في كلام العرب ما يبطله لبطل لأنَّه مستلزماً مخالفة النظائر، فإنَّ الاستقراء على حذف التنوين من الأسماءِ المتمكِّنةِ لا يكون إلا لمنع صرف، أو للإضافَةِ، أو لدخول الألف واللام. أو لأنَّه في عَلَمٍ موصوف بابن مضاف إلى علم، أو لملاقاة ساكن، أو لوقف، أو لبناء)) [110].

ثمَّ يُبدي ابنُ مالكٍ تعجُّبَهُ من الزجاج والسيرافي في زعمهما أنَّ ما ذهبا إليه – منْ أنَّ فتحة: لا رجلَ، وشبهه فتحة إعراب – هو مذهب سيبويه، استناداً إلى قول سيبوبه في الباب الأوَّلِ من أبواب (لا): ((ولا تعمل في ما بعدها منتصبة بغير

تنوين)) [111] ، ويشير ابن مالك إلى أنَّ الزجاج والسيرافي قد غفلا عن قول سيبويه، مؤكِّداً البناء لاسم (لا) عندما قال في الباب الثاني: ((واعْلَمْ أنَّ المنفيَّ الواحد إذا لم يلِ لا فإنما يذهب منه التنوين كما

أُذهِبَ من خمسةَ عشرَ لا كما أُذهِبَ من المضاف. فهذا نصٌّ لا احتمال فيه)) [112]. فيَظهَرُ من قولهِ: ((فهذا نص لا احتمالَ فيه)) الإشعار بأنّهُ اتّخَذَ القولَ الثاني قرينَةً لِتَوضيحِ كلام سيبويه الأوّل، ولأنَّ الأوّلَ تعدّدَ فيه الاحتمالُ واختلفَ فيه التأويلُ فهو التزَمَ بالثاني لوضوحِهِ.

ويواصلُ ابن مالك قوله مؤكِّداً البناءَ لاسم (لا) النكرة المفرد فيقول: ((ومِمَّا يدلُّ على أنَّ الفتحةَ المشارَ إليها فتحةُ بناء لا فتحة إعرابٍ ثبوتُها في:

ولا   لذّاتَ   للشيب

في الرواية المشهورةِ، وتوجيهُ روايةِ الكَسرِ على أن يكون لذات منصوباً لأنَّه مضافاً أو شبيهاً بالمضاف على نحو ما يوجه به: لا أبا لك، ولا يدي لك)) [113] ، ويضيف متناولاً وقوع التنوين من المنفي في هذا الموضعِ مورداً كلام سيبويه بقوله: ((اعلم أنَّ التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: لا غلام لك، كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مثل زيد [114]، فعُلِمَ بهذا أنَّ فتحةَ ميم: لا غلامَ لك، كفتحة:لا مثلَ زيد، لأنَّهما عنده سيَّانِ في الإضافة فعلى هذا تكون كسرة تاء: لا لذات، كسرة إعراب لأنَّه مضافاً واللام مقحمة، وهذا واضح بلا تكلُّف)) [115].

إني أميلُ إلى ردِّ الأنباري ومع أنَّ بين (إنّ) و(لا) وجه شبه واضح – لذلك أعطى النحويون حكم (إنّ) لـِ (لا) – إلا أنَّ الحججَ التي أبداها الأنباري تضع حداً فاصلاً بين الحرفينِ وتجعلُ لكلٍّ منهما خصائصَ تختلف عن الحرف الآخر.

وبعد كلِّ ما تقدّمَ من هذا الاستعراض لحججِ الفريقينِ وآراء النحويينَ الذين استعرضتُ أقوالَهم، فإنّي أرى القولَ ببناء اسم (لا) المفرد النكرة، فهو أصَحّ القولَينِ، ولعلَّ أقوى الأسباب في ذلك تضمّن (لا) معنى حرف (من) الاستغراقية ، وعندما دخل الحرف على الاسم اندمج معه، وعمل فيه البناء حيث أثر فيه وتأثر، كما جاء في قوله [116]:

فقامَ يذودُ الناسَ عنها بسيفِهِ   وقالَ: ألا لا منْ سَبيلٍ إلى هندِ

أمَّا الاعتبار الثاني الذي دفعني إلى أنْ أقولَ برأي البصريين ومن وافقهم فهو الحجج والأدلَّة التي أوردوها وكانت أقوى من حجج الكوفيين ومن وافقهم، وخصوصاً أنَّ أدلَّةَ الكوفيين ردَّها بعض علماء النحو ردًّا مفصَّلاً ودقيقاً، كما فعل الأنباري والعكبري.

فعلى ضوء هذا أميل إلى ما ذهب إليه البصريون في أنَّ اسم (لا) المفرد النكرة حكمه البناء علىالفتح، وحركته حركة بناء لا حركة إعراب، واختيرت الفتحة علامة للبناء؛ لأنَّها أخفُّ الحركاتِ، وحذف التنوين لأنَّه معرفة؛ ولأنَّهُ نفيٌ لعموم الجنس، والتنوين علامة من علامات التنكير، وفي حكم اسم (لا) المفرد النكرة جمعُ التكسير: لا أنصارَ خيرٍ متنافرون.

وأرى أنَّ ما قدَّمهُ البصريون من حجج وأدلَّةٍ على هذا الرأي، وردهم على الكوفيين كان من القوة بمكان ووفقوا فيه للصواب.

وكذلك فقد تبنَّى هذا الرأي عدد من الباحثين المحدثين ومنهم: عباس حسن [117]، وكذلك عبد الغني الدقر [118]، ومحمد علي سلطاني [119].

المبحث الثالث:

عمل (لا) النافية للجنس في المثنى وجمع المذكر السالم

وفيه مسألتان :-

الاولى - آراء العلماء في أحكام المثنى وجمع المذكر السالم.

الثانية - حكم النون عند إضافة اللام المقحمة.

عمل (لا) النافية للجنس في المثنى وجمع المذكر السالم:

بعد أنْ عرَّفْتُ اسمَ (لا) المفرد النكرة وما بحكمهِ كجمعِ التكسيرِ، أتناولُ الآنَ المثنَّى وجمع المذكر السالم، إتماماً لهذا الحكم من أحكامها. مستقصياً آراء العلماءِ قديماً وحديثاً في هذا الموردِ كما فعلتُ في اسمِها المفرَدِ، وفي خلال استقرائي أقوال النحويين وجدتُ أنَّ الخلافَ الذي وقعَ في اسم (لا) المفرد النكرة قد وقعَ في

المثنى والجمع. من حيث أنَّهُ مُعربٌ أو مبنيّ؟ – وسأعرض في هذا البابِ أحكامهما متناولاً إيَّاهما واحداً بعد الآخر –.

1. آراء العلماء في أحكام المثنى وجمع المذكر:

رأي الخليل وسيبويه:

ذهب كلٌّ من الخليل وسيبويه إلى أنَّ الأسماءَ المثنَّاة وما سبقها، أي: (لا) النافية للجنس، اسمٌ واحدٌ، وأنَّ المثنَّى والجمعَ مبنيانِ على ما يُنصبانِ بهِ، وهو الياء، وذكر سيبويه عن الخليل ما لفظه: ((وإثباتُ النون قول الخليل)) [120] ، وذكر بعدها: ((تقولُ: لا غلامَينِ ولا جاريتي لكَ، إذا جعلت الآخرَ مضافاً ولم تجعله خبراً لهُ)) [121] ، وإلى هذا ذهبَ سيبويه أيضاً من أنَّ (لا) هنا مبنيّةٌ مع اسمها كبنائِها مع الواحدِ، ولم يجزْ حذف النونِ وإن حذفت التنوين من الاسم المفرد، لأنَّ النون أقوى من التنوين، ألا ترى أنَّها تثبتُ معَ الألفِ واللام وما لا ينصرفُ، والتنوينُ يَسقطُ معهما، فقد بانَ أنّهُ لا يجبُ حذفُ التنوين وإنَّما جرتِ التثنيةُ والجمعُ مجرى الواحدِ في البناءِ، لأنَّ إعرابها كإعراب الواحدِ فصارَ بمنزلتهِ. يقول في ذلك: ((وتقولُ أيضاً إنْ شئتَ: لا غلامَينِ ولا جاريتينِ لك ... كأنّك قلتَ: لا غلامين ولا جاريتين في مكان كذا وكذا... والدليلُ على ذلك أنَّ العرب تقول: لا غلامين عندك، ولا غلامين فيها، ولا أبَ فيها، وأثبتوا النونَ لأنَّ النون لا تُحذَفُ من الاسم الذي يُجعل وما قبله أو وما بعدَهُ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ)) [122].

وتأكيداً لقولِ الخليل وسيبويه جاء قوله [123]:

تعزَّ فلا إلفَينِ بالعَيشِ مُتِّعا   ولَكِنْ لِورّادِ المَنُونِ تَتَابُعُ

وقَولُ الآخر [124]:

يُحشَرُ الناسُ لا بَنينَ ولا آ   باءَ إلا وَقَد عَنَتْهُمْ شؤونُ

معارضة المُبَرَّد رأي الخليل وسيبوبه:

قال: ((وكانَ الخليلُ وسيبويه يزعمانِ أنَّكَ إذا قلتَ: لا غلامين لكَ، أنَّ غلامين

مع لا اسم واحدٌ وتثبت النون، كما تثبت مع الألفِ واللامِ، وفي تثنية ما لا ينصرف وجمعه، نحو قولك: هذانِ أحمرانِ، وهذانِ المُسلمانِ، فالتَّنوينُ لا يثبتُ في واحدٍ من الموضعَينِ. فرَّقوا بينَ النونِ والتنوين، واعتلُّوا بِما ذكرتُ لكَ. وليس القولُ عندي كذلك، لأنَّ الأسماءَ المثنَّاةَ والمجموعةَ بالواو والنونِ لا تكونُ مع ما قبلها اسماً واحداً. لم يوجَدْ ذلكَ، كما لم يوجد المضافُ ولا الموصل معَ ما قبله بمنزِلَةَ اسمٍ واحدٍ)) [125]. ينقض في هذا النصِّ مذهبَ الخليل وسيبويه ويرفضُ أنْ يكونَ المثَّنى والجمع مع ما قبله اسماً مبنياً واحداً كما هي الحال في الاسم المفرد، وهو يرى أنَّ الخليلَ وسيبويه يستندانِ في استنتاجهما إلى مسألة التركيب عند دخول لا على الاسم المفرد، واعتراضه عليهما من جهة أنَّهُ لم يوجد ذاك في كلام العرب أي لم يُسمَعْ كلامٌ رُكِّبَ المثنى فيه مع غيرِهِ فأصبح اسماً واحداً.

الرد على قول المُبَرَّد:

ينفرِدُ المُبَرَّد بهذا الرأي عن الخليل وسيبويه وجمهور النحويين، ولقد ردَّهُ بعضُهم ومنهم ابن السراج الذي أيّدَ مذهبَ الخليل وسيبويه، حيث قال: ((فإن ثنيت فلا بُدَّ من النون تقول: لا غلامين ولا جاريتين، تثبتُ النون هنا كما تثبتُ في النداء، الأسماء المبنية فيها ما يبنى وتثبت فيه النون، وإن كان المفرد مبنيَاً، ألا ترى أنَّكَ تُثنّي هذا فتقول: هذان هذين، وكذلك: اللذان واللذين. وتقول: لا غلامين ظريفين لك ولا مسلمين صالحين لك، ولا عشرين درهماً لك)) [126] .

ويتَّضحُ من قول ابن السراج أنّهُ يذهبُ مذهبَ سيبويه في ثبوتِ النون في المثنى عند دخول (لا) النافية عليه.

ويردُّ العكبريُّ على المُبَرَّد أيضاً مؤيداً سيبويه والخليلَ ومن يرى رأيَهما في البناء، حيث يقولُ: ((إذا دخلتْ لا على الاسم المثَّنى كان مبنياً)) [127] ، ودليله على البناء في قوله: ((إنَّ علَّةَ البناء في المفرد موجودةٌ بعد التثنية فكان مبنياً كالمثّنى في النداء، وبيانه: وهو أنه بُني في الإفراد لما رُكِّبَ وتضمَّنَ معنى مِن، وهذا موجودٌ هنا، ألا ترى أنّ التقديرَ في قولكَ: لا غلامين لك، أي: لا من

غلامين إذا مُيِّزَ الغلمان اثنين اثنين، ثم حُذفت من وتضمَّنَ الكلامُ معناها كما أنَّ قولَهم: نِعْمَ الرجلانِ الزيدان، أيْ: إذا مُيِّز الجنس رَجلين رَجلين، وكذلك قلتَ في النداء: يا زيدانِ أقبلا، كما قُلت: يا زيدُ أقبل)) [128] ، والعكبريُّ يرى أنَّ علَّةَ البناء في المثنى تشابهُ عِلَّةَ بناء الاسم المفرد، والذي تُقدَّرُ قبله مِنْ الاستغراقية.

وقد أورد العكبري حُجَجَ الذين يذهبون إلى إعراب الاسم المثنَّى بعد (لا)، وهي في وجهين: ((أحدهما – أنَّ اللفظ هنا مركَّبٌ والاسمُ الثاني مما لا يُثنى ولا يُجمَعُ كقولكَ: خمسةَ عشرَ فإنَّكَ لا تُثنّي عشرَ ولا تجمعُه))[129].

وردَّ على هذه الحجَّةِ بقوله: ((إنَّهُ باطلٌ بما إذا سمّيتَ رجلاً بــ حضرموت فإنَّكَ تقولُ في تثنيته وجمعه: حضرموتان وحضرموتون، فأما خمسةَ عشرَ فإنَّ التثنية في الاسم الثاني امتنع التثنية لعلة أخرى وذلك أنَّ خمسةَ عشرَ عبارة عن خمسةٍ وعشرةٍ فإذا تثَّيتَ عشراً بقيت الخمسة على حالها فلم تصحَّ التثنيةُ، لأنه بعض الكمِّيَّةِ، بخلاف مسألتنا فإنَّ الكمية في اسمٍ دون لا)) [130] .

((الوجهُ الثاني: أنَّ المثنَّى في تقدير المعطوف، ألا ترى أنَّ قولك: قامَ الزيدانِ تقديرُه قامَ زيدٌ وزيدٌ، ولو ظهرَ العطفُ لم يكن البناء كذلك إذا كان مقدراً)) [131] .

وردَّ على هذه الحجَّةِ أيضاً بقوله: ((وأما تقديرُ العطف، فذلك أمرٌ يَتعلَّقُ بالمعنى، واللفظُ على خلافه، وذلك أنَّ الاسم المعطوف حُذِفَ هو وحرف العطفِ، ووضعت مكانهما صيغةٌ أخرى، فكان حكمها حكم المفرد غير المعطوف كما كان ذلك في النداء، ألا ترى أنَّكَ إذا ناديتَ اسماً فيه حرف العطف نصبت البتَّةَ كقولكَ: يا زيداً وعمراً أقبل، ولو ثنَّيتَ لقلتَ: يا زيدان فبنيتَ)) [132] .

ويُوردَ العكبري إشكالاً آخرَ يمكن أن يَرِدَ؛ ليؤيد مذهب الكوفيين موصِداً البابَ أمامهم ومؤكِّداً أنَّ الأصحَّ لديه مذهب الخليل وسيبويه. فيقول في هذا الإشكال: ((فإنْ قيل: فالياء في لا غلامينِ حرف الإعراب، وعلامة النصب، وذلك دليلٌ على أنَّ الاسم منصوب)) [133] .

ومفاد هذا الإشكال أنَّ حرفَ الياء إعرابٌ وهو دليلٌ على أنَّ الاسم معربٌ منصوبٌ. ويردُّ على هذا الإشكال فيقول: ((الياءُ هنا حرف الإعراب، وتدلُّ على الحركة التي هي الفتح لا على فتحةِ الإعراب، كما أنَّ قولك: يا زيدانِ، الألف فيه

حرف الإعراب وعلامة الضمِّ كذلك هاهنا)) [134] ، والحقيقة أنَّ هذا الدفع لهذا الإشكال والإيراد في محلِّهِ.

ويَردُّ ابن عصفور (ت 669هـ) على المُبَرَّد أيضاً، ويؤيّدُ ما ذهب إليه سيبويه، بقوله: ((وهذا الذي ذهب أليه أبو العباس باطلٌ. أما قوله: إنَّهُ لم يوجد اسم مثنّى مبنياً فباطل بدليل قولهم: اثنان في العدد إذا لم يقصد به الإخبار بل مجرَّد العدد. وأمَّا قوله: إنَّ المثنى والمجموع قد طال بالنون فباطل. لأنَّ النون هنا بمنزلة التنوين. فكما لا يطول الاسم بالتنوين فكذلك لا يطول بهذِهِ النون فالصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أنه مبني فإنْ قيل: فكيف قلتَ: مسلمين ولا مسلمين والاسم في باب لا إنَّما يبنى على الفتح؟ فالجوابُ: ما تقدَّم من شبه المبنيِّ في هذا الباب بالمعرب المنصوب فكما أنَّ منصوبَ التثنية بالياء فكذلك يكون بعد لا)) [135] .

أستنتجُ من آراء العكبري والآراء الأخرى التي وردت صحَّةَ مذهبِ الخليل وسيبويه في أنَّ المثنّى وجمعَ المذكر السالم حكمهما البناء لا الإعراب كما في الاسم النكرة المفرد؛ لأنَّ الاسم الذي بعد (لا) تضمّنَ الحرفَ وهو مفرد، والمفرد أصلٌ لِلمثنَّى والجمع وهما لا يُعربَانِ في النّداءِ كما في: يا زيدانِ،ويا زيدونَ.

ردّ ابنِ مالك على المُبَرَّد:

رَدَّ ابن مالك على هذِهِ الحجَّةِ التي أورَدَها المُبَرَّد مؤكداً قرب المشابهة بالمثنى عند ما تدخل عليه لا من المثنى المنادى أقوى مشابهة بـــ (لا خيراً من زيدٍ)، فيقول في ردِّه: ((وقد سوَّى بين لا رجلان ويا رجل، فليسوِّ بين لا رجلين ولا رجل)) [136] ، وأما الحجَّةُ الثانية: ((إنَّ العرب تَقَولُ: أعجبني يوم زرتني، فتعربُ)) [137] ، وقد ضعَّفَها ابن مالك وذلك بمشابهة يوم بـــ إذ فحمل عليها في البناء وإن كان فيها إبهام يزول في التثنية، قال: ((فضعفُها بيِّنٌ أيضاً، وذلك أنَّ بناءَ يوم وشبهه حين أضيف إلى الجملةِ إنَّما كان لشبهه بـــ إذ لفظاً ومعنىً فلمّا بُني خالفه بلحاق علامةِ التثنية، ويكونُ اليوم إذ بني يصير مؤقتاً، والمحمول على (إذ) لا يكونُ مؤقتاً، وإنَّما يكون مبهماً أي صالحاً لنهارٍ وليلةٍ وللقليلِ والكثيرِ

واليوم المفرد بهذه المنزلة، كقوله تعالى: **[وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ]** (138) ، وقوله تعالى: **[كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ]** (139)، والحاصل أنَّ يوماً لإبهامهِ أشبه إذ فحُمل عليه في البناء إذا استعمل استعماله، فإذا ثُنّي زالَ إبهامهُ، فلم يصلح أنْ يُحملَ على إذ؛ للزومِ إبهامِها لكلِّ زمانٍ ماضٍ ليلاً كانَ أو نهاراً، قليلاً كانَ أو كثيراً)) (140) .

اتَّضحَ الفرقُ في ما ادَّعاهُ المُبَرَّد حين حملَ (يوماً) على (إذ)؛ وزوال إبهامهِ عندما يُثنى وعدم الصلاحية للحمل عليها فالإشكال إذنْ مدفوعٌ.

مما تقدّمَ من احتجاجِ النحويين كالعكبري وابن عصفور وابن مالك على المُبَرَّد الذي يذهب إلى أنّ المثنى والجمع المذكر السالم إذا دخلتْ عليهما (لا) فإنهما يُعربَانِ ظهَرَ لدي صحّةُ مذهب سيبويه والخليل ومَن شاطرهما الرأي من علماء النحو القدامى من أنَّ المثنّى والجمع المذكر السالم وما في حكمهما إذا دخلت عليهما (لا) النافية للجنس فإنَّهما يكونانِ مبنيينِ؛ وذلك لأنَّ البناء هو الذي طرأ على التثنية والجمع، ولذلك لم يتأثَّرْ ولم يمتنعْ من البناء، وأنَّ الذي من خصائص الأسماء إنما يمتنعُ البناء ويقدحُ فيه إذا طرأ عليه وجاء من بعدِه لذلك فإنَّ اسم لا ثُني قبل دخولها أو جمع ودخول لا هو الذي أوجد شبه الحرف ومما يؤكد ذلك أنَّ المُبَرَّد اتَّفق مع الجمهور في بناءِ المنادى المثنى والمجموع على ما يرفع به نحو: يا محمدان، ويا محمدون فلو أنه عدَّ التثنية والجمع معارضين لموجب البناء لكان ذلك خليقاً لأنْ يذهب إلى إعراب المنادى؛ لذلك كان مسلكُه متناقضاً، وكذلك فإنَّ الذين ردُّوا رأي المُبَرَّد بيَّنوا أنَّ المثنى يقع مبنياً في كلام العرب، وأنَّ سيبويه قد أثبتَ في نصِّهِ أنَّهُ مسموعٌ عن العرب قولهم: لا غلامين وهذا هو الرأي الحقُّ؛ لتضمُّنِ (لا) معنى الحرف في الاسم المفرد وهو أصلٌ الجمعِ والمثنّى.

2. حكم النون عند إضافة اللام المقحمة:

حذف النون في المثنى وجمع المذكر السالم عند إضافة اللام المقحمة:

تبقى مسألةٌ أخرى متَّصلةٌ بالمثنى والجمع وهي حذفُ نونهما إذا أضيفا إلى حرفِ الجرِّ أي اللام المقحمة، فإنَّ النون تَقعُ منه كالتنوين في الاسم المفرد وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله: ((اعلم أنَّ التنوين يقعُ من المنفيِّ في هذا الموضع إذا قلت: لا غلام لك، كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مثلَ زيدٍ. والدليل على ذلك قول العرب: لا أبا لك، ولا غلامي لك، ولا مسلمي لك)) [141] ، حذفت النون من الاسم المضاف عند دخول (لا) المقحمة عليه، وكذا في المثنى والجمع، ثم أشار سيبويه إلى رأي الخليل في سقوط النون، فقال: ((وَزَعَم الخلَيل – رحمه اللَّه – أنَّ النونَ إنّما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت الألفُ التي لا تكونُ إلا في الإضافة. وإنَّما كان ذلك من قِبَلِ أنّ العربَ قد تقول: لا أباك، في معنى: لا أباً لك، فعلموا أنَّهم لو لم يجيئوا باللام لكانَ التنوين ساقطاً كسقوطهِ في لا مثل زيد)) [142] .

اللام المقحمة يؤكد بها الإضافة كما وقع في النداء، نحو قول سعد بن مالك ([143]) :

يا بؤسَ للحربِ التي وضعَتْ أراهطَ فاستراحوا

وقوله [144] :

لا تُعنِيَنّ بما أسبابُهُ عَسرَتْ فَلا يَدَي لاِمرئٍ إلا بِما قُدِرا

وهذا ما أيّدهُ أيضاً ابن السراج بقوله: ((هذا مقدار ما ذكره أصحابنا)) [145] يُريدُ البصريين، وقد أورَدَ إشكالاً هو أنَّ المضافَ إلى الضميرِ معرفةٌ، والمعرفةُ لا تعمل فيها (لا) النافية، وأجابَ بأنَّ الذي جوَّزَ ذلكَ الانفصالُ وإقحامُ اللام قال: ((إنَّ قولَهم: لا أباً لكَ، تريدُ بهِ: لا أباكَ، فمِن أينَ جازَ هذا التقديرُ والمضافُ إلى كافِ المخاطَبِ معرفةٌ، والمعارِفُ لا تعملُ فيها لا قيلَ له: إنَّ المعنى إذا قلتَ: لا أبا لكَ، الانفصالُ، كأنّك قلتَ: لا أباً لكَ فتنوّنُ لطولِ الاسم وجعلتَ لكَ من تمامهِ وأضمرتَ الخبرَ ثمَّ حذفتَ التنوينَ استخفافاً وأضافوا وألزموا اللام لِتدلَّ على هذا المعنى فهو منفصلٌ بِدخولِ اللام وهو متّصلٌ بالإضافَةِ ... وإنّما يجوزُ في اللام

وحدَها أنْ تُقحَمَ بينَ المضافِ والمُضافِ إليهِ لأنّ معنى الإضافةِ معنى اللام. ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: غلامُ زيدٍ، فمعناهُ: غلامٌ لِزيد فدخولُ اللام في هذا يشبهُ قولَهم: يا تَيمَ تيم عَدِيّ [146]، أكَّد هذِهِ الإضافة بإعادة الاسم، كما أكَّدَ ذلك بحرفِ الإضافة، فكأنّهُ قد أضافَهُ مرّتينِ، والشاعر قد يضطرٌّ فيحذفُ اللامَ ويضيفُ، قال [147] :

أبِالمَوتِ الذي لابُدَّ أنّي مُلاقٍ – لا أباكِ – تُخَوّفيني؟

وقال الآخر [148] :

فَقَد مَاتَ شمّاخٌ وَمَاتَ مُزرّدٌ وَأَيُّ كَريمٍ – لا أباكَ – مُخلَّدُ؟

فإنْ قالَ: لا مسلمين صالحين لكَ، فوصف المنفيَّ قبلَ مجيئك بـــ لكَ لم يكنْ بدٌّ من إثباتِ النونِ من قِبَلِ أنَّ الصالحين نعتٌ للمنفي، وليس بمنفي، وإنَّما جاءَ التخفيفُ في النفي)) [149] .

فقد أشار إلى الفرق بينَ اسم (لا) المثنى أو الجمع قبل مجيء النعتِ وإثبات النون فيهما عندما يفصلُ النعت بينهما وبين اللام المقحَمَةِ، ولعلَّ هذا كما أراهُ هو الصوابُ، وهو منصوبٌ بلا تنوين؛ لأنَّ الإضافةَ غيرُ محضَةٍ [150] .

رأي ابن مالك في حكم النون:

ردَّ ابنُ مالك قول الجمهورِ وما ذهبَ إليهِ أكثرُ النحويينَ من حذفِ النون في المثنَّى المضاف وما فيحكمهِ؛ لأنَّ رأيَهُ إما أن تكونَ الإضافةُ مُعرّفةً فلا يجوز ذلك أو أن تكونَ عاملةً عملَ الفعلِ لِلمشابهةِ بهِ في اللفظ والمعنى وذلكَ لا يجوزُ أيضاً، لذلك خالفَ الجمهورَ فقال: ((وهذا القولُ وإنْ كانَ قولَ أكثرِ النحويين فلا أرتضيهِ؛ لأنَّ الإضافةَ التي ادُّعِيَتْ في الأمثلةِ المشارِ إليها أمَّا محضةٌ وأمّا غيرُ محضةٍ، فإنْ كانت محضةً لزمَ أن يكون اسمِ لا معرفةً، وهذا غيرُ جائزٍ، ولا عذرَ في الانفصالِ باللام، لأنَّ نيّةَ الإضافةِ المحضَةِ كافيةٌ في التعريفِ، مع لأنَّه غيرَ مُهياً للإضافةِ، نحوَ قولهِ تعالى: [وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأمْثَالَ] [151] ، وقوله تعالى: [للهِ الأمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ] [152] ، وما نحن بسبيلِهِ مُهيّأٌ للإضافةِ، فهوَ أحقُّ

بتأثيرِ نيّةِ الإضافةِ، وإنْ كانتِ الإضافةُ المدّعاةُ غيرَ مَحضةٍ لَزمَ من ذلكَ مخالفةُ النظائرِ؛ لأنّ المضافَ إضافةً غيرَ محضةٍ لا بُدَّ من لأنَّه عاملاً عَمَلَ الفعلِ؛ لشبهِهِ بهِ لفظاً ومَعنىً)) [153] .

أستنتجُ في خلالِ ما ذهبَ إليهِ أكثرُ النحويينَ الذين خالفوا ابنَ مالك أنَّ المثنَّى والجمعَ المذكر السالم المضافَينِ إلى المجرورِ باللام المقحمَةِ حُكمُهما حكمُ الاسم المفردِ وهو البناءُ. وحذف النون منهما قد أجمع عليهِ النحويون على ما تقدَّمَ نحوَ: لا غلامَي لكَ، لِلتثنيةِ، ولا خادِمِي لكَ؛ للجمعِ؛ لأنَّ نوني المثّنى والجمعِ قد حُذِفتا؛ للتخفيفِ – على ما يراهُ أغلَبُ النحويين وهو الأصحُّ – فحذفُهُما ليسَ للإضافةِ؛ لئلا يَرِدَ إشكالُ المعترضينَ بأنَّ اللامَ فاصلةٌ بينَ المُضافِ والمضافِ إليهِ؛ لذلكَ فإنَّ الكلِمَتَينِ مبنيَّتانِ على الياءِ لا مُعربَتَينِ، والجارُّ والمجرورُ بعدَهما خبرٌ وهذا أمرٌ واضحٌ لا لبسَ فيهِ ولا يحتاجُ إلى مزيدٍ من الإطالةِ وبهذا أنهي كلامي في المثنَّى وجمع المذكر السالم وأحكامهما.

المبحث الرابع:

وفيه مطلبان :-

الاول - دخول (لا) على ما جمع بالألف والتاء.

الثاني - المذاهب الأربعة في نفي الاسم المجموع بالألف والتاء.

أولا - دخول (لا) النافية على ما جمع بالألف والتاء:

هذا نوعٌ آخر من أنواعِ اسم (لا)، والمعروفُ بـــ (ما جمع بالألفِ والتاءِ). والحقيقةُ أنّي بحثتُ في كُتُبِ المعاني القديمةِ بدءاً من كتابِ سيبويه وكتب أغلبِ النحويينَ القدامى فلم أجدْ أنَّهم تعرَّضُوا كثيراً لهذا القسمِ من الجَمعِ بل كان علماءُ النّحوِ يكتفونَ بإشاراتٍ مقتَضبَةٍ إليه؛ بِقولِهِم: أمّا ما جُمِعَ بالألف والتاء فإنّهُ يُبنى على ما نصبَ عليهِ؛ ولِوضُوحِ الأمرِ يكتفون بذلكَ، ووجدتُ خلاصةَ أرائهم أنّهم يبنونَهُ على الكسرِ بِلا تنوينٍ، وخالفهم المازني فإنّهُ يرى بناءهُ على الفتحِ حملاً

على المفرَدِ في اسمها وأنَّ الفتحةَ ليست للاسم فقط وإنَّما هي لِلمُركَّبِ من (لا) واسمِها، قالَ ابنُ جنّي (ت 392هـ) مُبدياً موافقتَهُ للجمهورِ وذاكراً رأي المازني: ((لم يُجِزْ أصحابُنا فتحَ هذهِ التاء في الجماعة، إلاّ شيئاً قاسَهُ أبو عثمان، فقال: أقولُ: لا مسلماتَ لك، بفتحِ التاء؛ لأنَّ الفتحةَ الآنَ ليسَتْ لـــ مسلمات وحدَها، وإنَّما هي لها ولـــ (لا) قبلها. وإنّما يَمتَنِعُ من فتح هذه التاء ما دامت الحركةُ في آخرِها لها وحدها، فإذا كانت لها ولغيرِها فقد زالَ طريقُ ذلك الحظر الذي كانَ عليها. وتقولُ على هذا: لا سماتَ بأبيك – بفتح التاء – على ما مضى، وغيرُهُ يقولُ: لا سماتِ بِها – بكسرِ التاءِ – على كلِّ حال)) [154] ، وقاله المازني مخالفاً فيه الجمهور ويعدّه ابن عصفور باطلاً وعنده الجمع بالإلفِ والتاءِ مع (لا) مبني على الكسر، بينما يرى ابنُ مالك بناءَهُعلى الفتح [155] ، وبهذا يوافق ابنُ مالكٍ المازنيَّ، وهكذا يكونانِ مخالِفَينِ للجمهورِ، قال: ((والمبني على الكسرة كقول سلامة بن جندل [156] :

إنَّ الشبابَ الذي مَجدٌ عَواقِبُهُ		فيهِ نلذُّ ولا لذّاتِ للشيبِ

الشاهد فيه: لا لذاتِ يروى بكسر التاءِ وفتحِها، والفتحُ أشهَرُ، وبالوَجهَينِ أيضاً أنشَدَ قولَ الشاعر [157] :

لا سابغاتٍ وَلا جأواءَ باسلةً		تَقِي المَنونَ لَدى استيفاءِ آجَالِ

الشاهد فيه: لا سابغاتٍ بالكسر.

وَزَعم ابن عصفور أنَّ الفتحَ في مثل هذا لازمٌ، والصحيحُ جواز الفتح والكسر)) [158] .

أما الرضيُّ (ت 686هـ) فيعرضُ رأيَ من يبنيهِ على الكسر مع التنوين، إذ يقول [159] : ((أمَّا جمعُ سلامةِ المؤنَّثِ فبعضُهُم يبنيهِ على الكسرِ مع التنوين، قياساً لا سماعاً، نظراً إلى أنَّ التنوينَ للمقابلةِ، لا لِلتمكُّنِ، بدليل قولهِ تعالى: **[مِنْعَرَفَاتٍ]** [160]))، ويردُّ الرضيُّ على هذا الرأي بقولهِ: ((وهو منقوضٌ بنحو: يا مسلماتِ، مجرداً عن التنوين اتِّفاقاً، والجمهورُ يكسرونهُ بلا تنوين؛ لأنَّها وإنْ لم

تكنْ لتمكُّنٍ، فهي مشبهة لتنوينِ التمكُّن، فيكونُ على هذينِ القولَين داخلاً في عمومِ قوله: يُبنى على ما ينصَبُ بهِ)) [161] . فالرضي إذن يشاركُ المازنيَّ وابنَ مالك في قولهما بالبناء على الفتح.

وقد أيّدَ ابنُ هشام هذا المذهبَ فضمَّ رأيَهُ إليهما مرجِّحاً روايةَ الفتحِ، قال: ((وعلى الكسرةِ في نحو: لا مسلماتِ وكانَ القياسُ وجودها، ولكنّهُ جاءَ بالفتحِ – وهو الأرجح – لأنّها الحركةُ التي يستحقُّها المركَّب)) [162] .

ثانيا - المذاهب الأربعة في نفي الاسم المجموع بالألف والتاء:

يمكن تصنيف أقوال العلماء في هذه المسألة إلى أربعة مذاهب [163] :

الأول ــ أنْ يُكسَرَ من غير تنوين، والكسرة فيه نيابة عن الفتحة وهو مبنى على ما ينصب به، ((والجمهور يكسرونه بلا تنوين، لأنَّها وإنْ لم تكنْ للتمكُّنِ، فهي مشبهة لتنوين التمكن)) [164] – وهو مذهب الأكثرين – [165] .

الثانى ــ ((الكسرُ والتنوينُ وهو مذهب ابن خروف)) [166] ، فيبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه، وهذا مذهب صحَّحَهُ ابن مالك بما نقله من قومٍ، وحجَّتُهُم في عدم حذف التنوين أنَّه قد تقرَّرَ أنَّ تنوينَ جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة، وهو لا ينافي البناء فلا يحذف وقد ذكر الرضيُّ هذا المذهب واحتجاج من قال فيه بآية من القرآن نوِّنَ فيها الاسم المجموع بعد (لا) وهي **[**مِنْ عَرَفَاْتٍ**]** [167].

الثالث ــ أنَّهُ مبني على الفتح وهذا مذهب المازني والفارسي [168]وابن مالك وابن هشام؛ وقال عنه ابن عقيل: ((وأجاز بعضهم الفتح، نحو: لا مسلماتَ لك)) [169].

الرابع ــ أنَّهُ مبنيٌّ يجوز فيه الكسر والفتح، من غير تنوين وزعم شُرَّاح الألفية

أنَّ بيت سلامة بن جندل يروى في الوجهين جميعاً، فإذا صحَّ ذلكَ لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجهٌ وجيه، ويؤخذ من كلام الأنباري أنَّ الرواية في البيت بالفتح دون الكسرة فيكون تأييداً لمذهب المازني ومن معه، ولكن لا يمكن أن تُرَدَّ رواية الكسر بمجرد أنَّ الأنباري لم يحفظها [170] ، ويرى السيوطى (ت 911 هـ) صِحَّةَ الأخذ بحجَّةِ من قال إنَّ المبنيَّ مع (لا) قد أشبه المعرب المنصوب. فكما أنَّ الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور فكذلك مع (لا) [171] .

يتبيَّنُ لي أنَّ أصحَّ الوجوهِ الأوَّلُ القائلُ بالبناء على الكسر بلا تنوين، إذ نابَ الكسر عن الفتح وهو مذهب جمهور النحويين ويؤيِّدُهُ ما ورد في القرآن الكريم من قوله تعالى: **[وَلاْ مُتَّخِذَاْتِ أَخْدَاْنٍ]** [172] ، وعدم الأخذ بقول من أجاز التنوين بسببِ أنَّهُ رأيٌ يأخذ بالقياس دون السماع، بينما المذهب الأول يأخذ بالسماع والشواهد القرآنية.

المبحث الخامس:

وفيه مسألتان :-

الاولى - الاسم المضاف

الثانية – شبهه المضاف

1. الاسم المضاف:

سَبَقَ أنْ أشرتُ إلى أنَّ اسم (لا) لا يخلو من أحوالٍ ثلاثةٍ؛ فأمَّا أنْ يكونَ اسماً مفرداً نكرةً، أو مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف.

فالحالة الأولى الاسم المفرد النكرة تقدَّم الحديث عنه وعن أقسامه التي أشرتُ إليها، وأما الحالة الثانية فهي المضاف، فتأتي على قسمين.

الأول: مضاف ذكرت معه لام الإضافة – وسبق الحديث عنه في باب المثّنى – .

الثاني: وهو المضاف المطلق – وهو موضوع بحثي هنا – .

عمل (لا) في الاسم النكرة المضاف:

نقل سيبويه كلام الخليل: ((قال الخليل – رحمه اللَّه –، كذلك لا آمراً بالمعروف لك، إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم وجعلته متصلاً به، كأنَّكَ قلت: لا آمراً معروفاً لك)) (173) ، فقد أثبت التنوين في اسم (لا) مبيِّناً أنَّهُ ليس اسماً لها وإنما هو مضاف، فيشترط أنَّ اسم (لا) المضاف نكرة حتى تعمل فيه، وعلى هذا قال ابن السراج: ((فحتَّى تَعمَلُ فيهِ لا لا بُدَّ أن يكون هذا المضاف نكِرَةً؛ لأنَّ (لا) لا تعمل في المعارف)) (174) .

المضاف معرب منصوب بثبوت التنوين:

ذهبَ سيبويه في تأييد قولِ الخليل؛ مبيّناً حركة إعراب المضاف بقوله: ((وكذلك من قبل أن التنوين لم يصر منتهى الاسم، فصارَ كأنَّهُ حرف قبل آخر الاسم، وإنما يحذف من النفي والنداء منتهى الاسم، وهو قولك: لا خيراً منه لكَ، ولا حَسَناً وَجْهُهُ لك، ولا ضارباً زيداً لك؛ لأنَّ ما بعد حسن وضارب وخير صار من تمام الاسم، فَقَبُحَ عندهم أنْ يحذفوا قبل أنْ ينتهوا إلى منتهى الاسم؛ لأنَّ الحذف في النفي في أواخر الأسماء. ومثل ذلك قولكَ: لا عشرينَ درهماً لك)) (175) .

وافق المُبَرَّد على مذهب الخليلَ وسيبويه قال: ((ومما لا يكون معها اسماً واحداً ما وصل بغيره نحو قولك: لا خيراً من زيدٍ لك، ولا آمراً بالمعروف لك، تثبتُ التنوين؛ لأنه ليس منتهى الاسم؛ لأن ما بعده من تمامه فصار بمنزلة حرف من حروف الاسم)) (176) .

سبب امتناعه عن أن يكون اسما لـــ (لا):

قال ابن السراج : ((فأما المضاف المطلق، فقولك: لا غلامَ رجلٍ لك، ولا ماءَ سماءٍ في دارك، ولا مثل زَيدٍ لك، وإنما امتنع هذا أن يكون اسماً واحداً مع لا؛ لأنَّه مضاف والمضاف لا يكون مع ما قبله اسماً واحداً، ألا ترى أنك لا تجد اسمين جعلا اسماً واحداً، أحدهما مضاف، إنما يكونان مفردين: كحضرموت وبعلبك، ألا ترى أنَّ قوله: يا ابن أُمَّ، لما جعل أمّ مع ابن اسماً واحداً حذف ياء

الإضافة،وقال ذو الرمة [177] :

هي الدّار إذ ميٌّ لأهلكِ جيَرةٌ لَيالِيَ لا أمثالَهَنَّ ليَاليا

فأمثالهن نصب بــ لا)) [178] وليس معها بمنزلة اسم واحد وإنْ كان مضافاً إلى معرفة ونصب أيضاً لياليا.

أشارَ إلى هذا الحكم ابن مالك في قوله [179] :

فانْصِبْ بهِ مضافاً او مُضارِعَهْ وبَعْدَ ذاكَ الخَبْرِ اذكُر رافِعَه

فقوله: ((فانصب به مضافاً)) يقصد اسم (لا) المضاف يكون حكمه النصب، أما مضارعه فهو الشبيه بالمضاف – الذي سيأتي الحديث عنه لاحقاً –.

أستنتج مما تقدَّمَ أنَّ اسم (لا) المضاف لا يكون معها اسماً واحداً لكي يبنى كما في حالة النكرة المفرد وإنما تعمل فيه بوجوب إعرابه نصباً، أو ما ينوب عنها؛ لأنَّ المضاف لا يكون مع ما بعده اسماً واحداً، ويظهر نصب اسمها إذا كان خافضاً، نحو: لا صاحبَ جودٍ ممقوتٌ، لا قولَ زورٍ نافعٌ.

فالمضاف معربٌ منصوبٌ؛ لأنَّ التركيب يكون للفظين، ولم يرِدْ عندَ العربِ أن تركَّبت ثلاث كلمات [180] ؛ وقطع الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة [181]) بعدم وجود آية واحدة في القرآن ولو احتمالاً في حكم المضاف أو الشبيه بالمضاف.

2. الشبيه بالمضاف:

وهو الاسمُ المضارعُ المشابه للمضاف، ويسمى: الطويل، والمطول، والممطول، أي: الممدود. وهو الذي يجيء بعدَهُ شيءٌ يكملُ معناهُ، أو كما عُبِّرَ عنه: المشبَّهُ بالمضاف، وهو ما اتَّصلَ به شيءٌ من تمام معناه، بشرطِ أنْ يكونَ ذلك الشيء التالي: أما مرفوعاً باسم (لا) نحو: لا مرتفعاً شأنهُ خاملٌ، لا حسناً وجهُهُ مذمومٌ. أو منصوباً لفظاً أو تقديراً كسائر الأسماء المعربة المنصوبة نحو: لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ، أو مؤوّلاً بنكرة وحكمه النصب أيضاً نحو: لا طالعاً جبلاً حاضرٌ. وقد يكون مجروراً أيضاً نحو: لا خيراً من زيدٍ عندنا.

ولكي تتبيّن هذهِ الأحكام بالتفصيل سأتناولها موضحاً أولاً رأي الخليل حيث قال: ((كذلك: لا آمراً بالمعروف لك، إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم وجعلته متصلاً بهِ، كأنَّكَ قلتَ: لا آمِراً معروفاً لك. وإنْ قلتَ: لا آمرَ بمعروفٍ، فكأنَّكَ جِئتَ بمعروف بعدما بنيت على الأوّل كلاماً، كقولك: لا آمر فيالدار يومَ الجمعة. وإنْ شئتَ جعلتَهُ كأنَّكَ قلت: لا آمر يومَ الجمعة فيها، فيصير المبنيُّ على الأول مؤخراً، ويكون الملغي مقدماً. وكذلك: لا راغباً إلى الله لك، ولا مُغيراً على الأعداءِ لك، إذا جعلت الآخر متصلاً بالأول كاتصال مِنْكَ بأفعل. وإن جعلته منفصلاً من الأول كانفصال لك من سقياً لك لم تنوِّنْ، لأنَّهُ يصير حينئذٍ بمنزلة يوم الجمعة. وإن شئتَ قلتَ: لا آمِراً يوم الجمعة إذا نفيتَ الآمِرينَ يوم الجمعة لا من سواهم من الآمرين، فإذا قلت: لا آمر يوم الجمعة، فأنتَ تنفي الآمرين كلَّهم ثمَّ أعلمت في أي حين، وإذا قلت: لا ضارباً يوم الجمعة، فإنما تنفي ضاربي يوم الجمعة في يومه أو في غيره، وتجعل يوم الجمعة فيه منتهى الاسم)) [182] .

وجوه النفي عند سيبويه:

بعد أنْ عرضتُ أحكام المشبَّهِ بالمضاف، وما تبنَّاه الخليل وسيبويه أيضاً اتَّضَحَ لي في خلال هذا وجوه عدة:

الأول: وجوب تنوين اسم (لا) الشبيه بالمضاف إذا كان من تمام الاسم متصلاً به.

الثاني: وجوب النصب وحذف التنوين إذا كان منفصلاً ويكون مع (لا) اسماً واحداً.

الثالث: النصب وعلامته الفتحة على اسم لا وما بعده عند نفي الأمرين.

وأجد هذا الرأي الذي ذهب إليه الخليل وسيبويه، يتبنَّاه أيضاً المُبَرَّد ويؤيدهما فيه، إذ قال: ((ومما لا يكون معها اسماً واحداً ما وُصِلَ بغيرِهِ، نحو قولك: لا خيراً من زيدٍ لك، ولا آمِراً بالمعروف لك. تُثبت التنوين؛ لأنَّهُ ليس منتهى الاسم؛

لأنَّ ما بعده من تمامه، فصار بمنزلة حرف من حروف الاسم.

ولو قلت: لا خيرَ عند زيد، ولا آمرَ عنده لم يكن إلاَّ بحذف التنوين، لأنَّكَ لم تصِلْهُ بما يُكملُهُ اسماً ولكنَّهُ اسمٌ تام، فجعلته مع لا اسماً واحداً. وتقول: لا آمرَ يوم الجمعة لك، إذا نفيت جميع الآمرين، وزعمتَ أنَّهم ليسوا له يوم الجمعة.

فإنْ أردتَ أنْ تنفيَ آمراً يوم الجمعة قلت: لا آمراً يوم الجمعة لكَ. جعلت يوم الجمعة من تمام الاسم، فصار بمنزلة قولك: لا آمراً معروفاً لك. فهذا يبين ما يرد من مثل هذا)) (183) .

آراء أخرى في نفي الشبيه بالمضاف:

أجدُ أنَّ قول المُبَرَّد لا يخالف من سبقه في هذا المورد، ولم يتضحْ أي خلاف بينهما في كلِّ الأحوال التي يتقلَّبُ فيها اسم (لا) المضارع للمضاف، وهكذا أيضاً نجد ممن ضمَّ رأيه إلى هذا الرأي، ووافق هذا المذهب ابن السراج ، حيث قال: ((المضارع للمضاف في هذا الباب ما كان عاملاً فيما بعده،كما أنَّ المضاف عامل فيما بعده فهو منصوب... إلا أنَّ التنوين يثبت فيه ولا يسقط منه؛ لأنَّهُ ليس منتهى الاسم، فصار كأنَّهُ حرف قبل آخر الاسم، فالتنوين هنا والنون يثبتان إذا كان المنفي عاملاً فيما بعدَهُ، فهو وما عمل فيه بمنزلة اسم واحد، فمن ذلك قولهم: لا خيراً منه ولا حسناً وجهه لك، ولا ضارباً زيداً لك؛ لأنَّ ما بعد حسن وضارب وخير صار من تمام الاسم)) (184) .

هكذا يتبيَّنُ تطابقُ الآراء بين النحويين القدامى، ولا بينهم يستحقُّ الإشارة إليه في هذا المورد من أحكام اسم (لا) المضارع للمضاف.

أجد أيضاً ممن جرى مجراهم وأيَّدَ هذا القول ابن الشجري (ت 542هـ) الذي أطلق أيضاً صفة الطويل على الشبيه بالمضاف، كما أنَّهُ ذكر اسم التفضيل قائلاً إنَّهُ من الطويل وإنَّهُ نصب لطوله بـــ من، قال: ((فإنْ ولَيَها المضاف أو الطويل وهو الذي يعمل فيما بعده نصباً أو

رفعاً فالفتحة نصب صحيح، لأنَّ التركيبَ لا يكون فيما جاوز الجزأين)) [185] ، ثمَّ يمثِّلُ للطويل بهذا المثال فيقول: ((ومثال الطويل الناصب قولك: لا ضارباً زيداً هنا، والرافع: لا كريماً أبوهُ عندكَ، ولا حسناً وجهُهُ حاضرٌ، ومن الطويل الناصب: أفعل، في نحو: الأفضل من زيدٍ في الدار. وإنما حكموا بطول أفضل لتعلُّق من بهِ. ألا ترى أنَّهُ لما زال عن أفضل وزن أفعل وجب صرفه لحقه التنوين فقيل: لا خيراً من زيدٍ عندنا، ولا شراً من بكر عندك، فالفتحة في قولك: لا صاحِبَ حقٍ، وفي قوله: فلا ثوبَ مجدٍ... نصب صريح، وقول المتنبي [186] :

قفا قليلاً بها عليَّ فلا أقلَّ من نظرةٍ أُزَوَّدُها

إنْ رفعتَ على التشبيه بـــ ليس وإنْ نصبتَ على التشبيه بـــ إن، والفتحة في أقل إعراب لطوله بـــ من)) [187] .

إنَّ المضاف والمشبَّهَ بالمضاف معربان وإعرابهما جاء نتيجة الإضافة، لأنَّها تحقِّقُ معنى الاسمية فيهما والأصل في الأسماء الإعراب، وبهذا يكونان معربين، وإلى هذا يشيرُ الرضيُّ فيؤكِّدُ هذا المعنى: ((لم يُبنَ المضاف ولا المضارع له؛ لأنَّ الإضافة ترجِّحُ جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى ما يستحقُّهُ في الأصل، أعني الإعراب، ولا

يكون مضاف مبنياً إلا نادراً... ومن قال: المنفي معرب حذف تنوينه؛ دلالة على لأنَّه مركباً مع لا قال: لم يركب المضاف، والمضارع له؛ لأنَّهُ لا يركب أكثر من كلمتين)) [188] . ومن كلام الرضي أقفُ على أنَّهُ أراد أنْ يقولَ: إنَّ المضاف والمضارع له إذا لم يركَّبا فهما مُعرَبانِ وإذا أعربا نوِّنا؛ لأنَّ التنوينَ علامة الإعراب وه
ذا هو الصواب؛ لأنَّهُ مذهبُ أكثرِهِمْ.

انقسام النحويين حول المضارع للمضاف:

يتَّضِحُ لي انقسام النحويين إلى فريقين في حكمهم على اسم (لا) المضارع للمضاف.

الأول: الجمهور الذي يرى وجوب التنوين.

والآخر: ابن مالك ومن جرى مجراه كالبغداديين الذين رأوا نزع التنوين.

رأي الجمهور:

يَرونَ أنَّ المضاف والشبيه بهِ مُعربَانِ، وإعرابهما نتيجة الإضافة؛ لأنَّها تحقِّقُ معنى الاسمية فيهما، والأصل في الأسماء الإعراب.

رأي الفريق الثاني:

يذهبون إلى حمل المضارع للمضاف على المضاف في حذف التنوين ويتَّضِحُ هذا في قول ابن مالك: ((وقد يُحمل على المضاف مشابههُ بالعمل فينزع تنوينه)) [189] ، وعلى هذا المذهب جرى فريقٌ من غير البصريين وهم البغداديون، فقد جوَّزوا حذفَ التنوين، نحو: لا طالعَ جبلاً، فأجرَوهُ في ذلك مجرى المضاف كما أجري مجراه في الإعراب [190] .

فهم محتجَّونَ بقولهِ تعالى: **[وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ]** [191] ؛ لأنَّ معناها عندهم (ولا جدالَ في الحجّ مقبولٌ)، فالجارُّ والمجرور من متمماتِ اسم (لا)، والخبر محذوف فلا تعلُّقَ للجارِّ والمجرور بهِ، وكذلك قول الرسول **r** : «لا مانعَ لما أعطيتَ ولا مُعطِيَ لما منعتَ» [192] ، وخرجه بعض المحققين كالفاكهي وابن عنقاء على أن (مانع) اسمها وأنه مفرد والجار والمجرور خبره.

كما أكَّدَ هذا المعنى الزمخشري [193] . وممن جرى مجرى الجمهور في لزوم التنوين والنون في الاسم عندما يكون مضارعاً للمضاف أيضاً أبو حيان (ت 754هـ)، حيث قال: ((مذهب الجمهور لزوم التنوين والنون في الاسم إذا كان عاملاً فيما بعده)) [194] .

3. مذهب الكوفيين في جواز بناء المطول:

يَرَوْنَ جَوازَ بناءِ المطوّل فيقولون: ((لا ضارباً ضرباً كثيراً ولا قائلاً قولاً حسناً)) [195] .

فهم يخالفون الجمهورَ وكذلك من قال بنزعِ التنوين ولهم مذهبٌ منفرد وهو جوازُ بناء الاسمِ المضارع المضاف.

الأسماء التي ليست أعلاماً تُعربُ وتُنوَّن:

يلحقُ هذا النوع من المشتقَّاتِ الأسماء المعطوفة عليها، التي ليستْ أعلاماً، نحو: لا سبعةَ وأربعين غائبون، وتمييز العقود نحو: لا عشرينَ رجلاً متكاسلون، وغيرها، فهذِهِ حكمُها أنْ تُعربَ وتنوَّن؛ لأنَّ الإضافة تُرجِّحُ جانبَ الاسمية فيكون للاسم ما يستحقُّهُ للأصل [196] .

إنَّ الشبيهَ بالمضاف أو المضارع أو المطوّل يكون معرباً منوناً؛ لأنَّ التنوينَ يكونُ آخر الاسم فيه، فيثبتُ التنوين معه؛ لأنَّهُ ليس منتهى الاسم وهو وما بعدَهُ يكون من تمامه، كما نصَّ على ذلك أشهر النحويين، وخصوصاً أنَّ القراءة [197] المشهورة للآية الكريمة: **[**وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ**]** [198] تؤيدُ وتعضد هذا الاتجاه وما عليه أغلب القُرَّاء.

المبحث السادس:

أحوال النعت في اسم (لا)

ويحتوي على اربع مسائل :-

اولا - نعت اسم (لا).

ثانيا - الفصل بين النعت والاسم المنفي.

ثالثا - النعت المضاف والمضارع له.

رابعا - نعت المثنى والجمع.

1_نعت اسم (لا)

أتناول نعتَ اسمِها، والنعت الذي يعني الصفةَ حكمُهُ أنْ يأخذَ حُكمَ المنعُوتِ كما في العاطفِ والمعطوفِ، أمَّا بالنسبَةِ إلى اسمِ (لا) إذا كانَ مفرداً فَتَارةً يكونُ بِلا فاصلٍ، وَأخرى بِفاصلٍ، وَقَد ذكَرَ النحويونَ لكلٍّ منهما حكماً يختصُّ بهِ – وَسأفرِدُ الحديثَ عنه بالتّفصيلِ –.

أمّا المفرَدُ المتّصِلُ فقد قسّمَهُ النحويونَ ثلاثةِ أقسامٍ:

الأوّلُ ــ النَّصبُ على لفظِ الاسمِ؛ لأنّهُ في محلِّ نصبٍ وتنوين الصفة كقولِكَ: لا غلامَ ظريفاً لَكَ.

الثّاني ــ البناءُ على الفتحِ؛ لِتركُّبِ اسم (لا) وَصفته تركيبَ خَمسةَ عشرَ وصيرورتهما اسماً واحداً نحو: لا ماءَ ماءَ باردٌ، بجعل ماءَ الأولى والثانية اسماً واحداً وبارد نعت على الموضع، ((ومن ذا قول العرب: لا مالَ لهُ قليلٌ ولا كثيرٌ)) (199).

الثالث ــ حملُ (لا) واسمها على الابتداءِ وبهذا ترفع الصفة معَ التنوين.

يقول سيبويه: ((إذا وصفتَ المنفيَّ فإنْ شئتَ نوَّنتَ صفةَ المنفي – وهو أكثرُ في الكلام – وإنْ شئتَ لم تنوّنْ، وذلكَ قولُكَ: لا غلام ظريفاً لك، ولا غلامَ ظريفٌ لكَ)) (200) وعلَّةُ ((الذين نوّنوا جعلوا الاسمَ ولا بِمَنزِلَةِ اسمٍ واحدٍ، وجعلوا صفةَ المنصوبِ في هذا الموضِعِ بمنزِلَةِ غيرِ المنفيِّ. وأمّا الذينَ قالوا بِعَدَمِ التنوينِ فإنّهم جعلوا الموصوفَ والوصفَ بمنزِلَةِ اسمٍ واحدٍ)) (201) .

وعلى هذا فإنَّهُ يَذهَبُ إلى تَرجيحِ النّصبِ إلى اسم (لا) وتنوين الصفة.

وأيّدَ المُبَرَّد قولَ سيبويه في ترجيحِ الوصفِ المنوّنِ فقالَ: ((اعلمْ أنَّكَ إذا نعتَّ اسماً منفياً فأنتَ في نعتِهِ بِالخيارِ: إنْ شئتَ نوّنتَهُ، فقلتَ: لا ماءَ بارداً لكَ، ولا رجلَ ظريفاً عندَك، وهوَ أقيَسُ الوجهَينِ وأحسَنُ)) (202) ، ثمّ يُعقِّبُ مبيّناً حجّةَ الذين رأوا أنَّ الوصفَ والمنعوتَ مركَّبٌ كاسمٍ واحدٍ فقالَ: ((وحُجّةُ مَن رأى أنْ يجعلَهُ معَ المنعوتِ اسماً واحداً أنّهُ يقولُ: لما كانَ موضعٌ يصلحُ فيهِ بناءُ الاسمَينِ اسماً واحداً كانَ بناءُ اسمٍ معَ اسمٍ أكثرَ من بناءِ اسمٍ معَ حرفٍ وكلٌّ قد ذَهَبَ مذهباً)) (203) .

الوجوهُ التي وضعها ابنُ السراج:

وافقَ قول سيبويه و المُبَرَّد وذكرَ الحُجّةَ لِمَن اختارَ التنوينَ قائلاً: ((اعلَمْ: أنّكَ إذا وَصَفْتَ النكرَةَ في هذا البابِ فلَكَ فيها ثلاثةَ أوجُه:

الأوّلُ: منها – وهوَ الأحسَنُ – أنْ تجريَ الصِفة على الموصوفِ، وتنوِّنَ الصفةَ، وذلكَ قولُك: لا رجلَ ظريفاً في الدارِ فتنوِّنُ؛ لأنّه صفة، ويكونُ قولُكَ: في الدَّارِ، هو الخبر، وحُجّة مَن فعلَ هذا أنَّ النعتَ منفصِلٌ من المنعوتِ مستغنٍ عنه، وإنّما جِيءَ بهِ بعدَ أنْ مضى الاسمُ على حالِهِ، فإنْ لم تأتِ بهِ لم تحتَجْ إليهِ.

الثاني: أنْ تجعلَ المنفيَّ ونعتَهُ اسماً واحداً وتبنيَهُ معَهُ فتقول: لا رجلَ ظريفَ في الدار، بَنَيتَ رجل معَ ظريف، وحجّةُ من رأى أنْ يجعلَ معَ المنعوتِ اسماً واحداً أنْ يقولَ: لما كانَ موضعٌ يصلحُ فيهِ بناءُ الاسمَينِ اسماً واحداً كانَ بناءُ اسمٍ مع اسمٍ أكثرَ وأفشى من بناءِ اسمٍ معَ حرف)) [204] .

الثالثُ: أنْ تجعَلَ النعتَ على الموضعِ فترفعَ؛ لأنَّ لا وما عَمِلَتْ فيهِ في موضعِ اسمٍ مبتدأ [205] . واستشهَدَ

بِقَولِ الشاعرِ [206] :

وردَّ جازرُهُم حَرفاً مُصرَّمَةً ولا كريمَ منَ الولدانِ مَصبوحُ

وقال بعدَ أنْ أورَدَ هذِهِ الأوجهَ : ((والنّعتُ على اللفظِ أحسَنُ)) [207] يرجِّحُ الوجهَ الأول في إجراء الصفة على الموصوف وتنوينها.

الوجوه التي وضعها أبو علي الفارسي:

وَافقَ هذا الرأيَ أيضاً أبو علي الفارسي حيث ذكرَ الوجهَ الأوّلَ فقالَ: ((المفرَدُ الموصوفُ يَجري إذا وُصِفَ على ثلاثة أضرُبٍ: أنْ تجريَ الصفَةُ على المَوصُوفِ في لفظِهِ وتنوينهِ وذلكَ نحو: لا رجلَ ظريفاً عندَكَ، ولا غلامَ صالحاً لَكَ)) [208] .

ووافق الحطَّابُ هذا الرأي، قال: ((وإذا نُعتَ اسمُ (لا) المبني معها على الفتح

بِنعتٍ مفرَدٍ... ولَم يُفصَلْ بينَ النعتِ والمنعوتِ فاصلٌ... نحو: رجلٌ ظريفٌ جالِسٌ... جازَ في النعتِ.. الفتحُ.. والنّصبُ.. والرفعُ)) (209) .

وقد وجدتُ أنَّ أغلبَ النحويينَ اختاروا هذا المذهَبِ واتّفَقَتْ آراؤهُم على أنّهُ أرجحُ الأقوالِ وأحسنُها وهوَ جوازُ النصبِ مراعاةً لاسمِ (لا).

واستِكمالاً لآراء النحويين أشيرُ إلى ما أشارَ إلَيهِ ابنُ مالك وقد ذكرَ الوجوه من دونَ أنْ يُرجّحَ أحدَها

قال (210) :

وَمُفرداً نعتاً لِمَبنِيّ يلي   فافتَحْ أوِ انصبَنْ أو ارفَعْ تَعْدِلِ

أستنتِجُ من كلّ ما ذكرته ما يَأتي:

أولاً: إنَّ نعتَ اسمِ (لا) المفرَد تحدّدَ في ثلاثَةِ وجوهٍ، أمَّا البناءُ على الفتحِ؛ لتركُّبِهِ معَ اسمِ (لا) كتركيبِ خمسةَ عشرَ، وأمَّا النصبُ مراعاةً لِمَحلِّ اسمِ (لا) نحو: لا رجلَ ظريفاً، وَأمَّا الرفعُ مراعاةً لِمَحلِّ (لا) واسمِها؛ لأنَّهما في محلِّ رفعٍ عندَ سيبويه – كما تقدّمَ –.

وعلى ضَوءِ هذا فإنِّي أذهبُ إلى ما ذَهَبَ إليهِ أغلبُ علماءِ النحو وهو النصبُ لِمُراعاةِ محلِّ اسمِ (لا)؛ وذلكَ لأنَّ العِلَّةَ التي أوردوها ذاتُ وجهٍ مقبول كما أكَّدَ ذلكَ سيبويه بقولِهِ: ((فأمَّا الذين نوَّنوا فإنّهُم جعلوا الاسمَ ولا بِمَنزِلَةِ اسمٍ واحدٍ، وجعلوا صِفَةَ المنصوبِ في هذا الموضعِ بمنزِلَتِهِ في غيرِ نفي)) (211) .

2. الفصل بين النعت والاسم المنفي:

إذا فُصِلَ بينَ اسمِ (لا) ونعتِهِ بِفَاصِلٍ سواءٌ كانَ الفاصلُ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً فإنَّ الحكمَ يختلِفُ عن سابقِهِ، فقَد أشارَ سيبويه إلى وجوبِ النصبِ والتنوينِ في الوصفِ: ((وذلك قولك: لا رجلَ اليوم ظريفاً ولا رجل فيها عاقلاً، إذا جعلت فيها خبراً أو لغواً، ولا رجلَ فيك راغباً)) (212) .

ومثالُ الفاصلِ بِحَرفِ الجرِّ: لا غلامَ فيها ظريفاً، ومثالُ الفاصلِ بالظَّرفِ: لا رجلَ اليومَ ظريفاً، ومثالُ الخَبَرِ أو اللغو: لا رجلَ فيكَ راغباً.

قالَ سيبويه: ((ومِمَّا لا يكونُ الوصفُ فيهِ إلا منوّناً قولُهُ: لا ماءَ سَماءٍ لك بارداً، ولا مثلَهُ عاقلاً،من قِبَلِ أنَّ المضافَ لا يُجعَلُ معَ غيرِهِ بمنزلَةِ خمسةَ عشرَ، وإنَّما يذهبُ التنوينُ منهُ كما يذهبُ منهُ في غيرِ هذا الموضِعِ، فمِنْ ثُمَّ صارَ وصفُهُ بمنزلَتِهِ في غيرِ هذا الموضِعِ، ألا ترى أنَّ هذا لو لم يكُنْ مضافاً لم يكنْ إلا منوّناً كما يكونُ في غيرِ بابِ النفيِ؛ وذلكَ قولكَ: لا ضارباً زيداً لكَ، ولا حسناً وجه الأخِ فيها. فإذا كففتَ التنوينَ وأضفتَ كانَ بمنزلتِهِ في غيرِ هذا البابِ كما كانَ كذلكَ غير المضاف، فلمَّا صارَ التنوينُ إنَّما يكفُّ للإضافةِ جرى على الأصلِ)) [213].

وذَهَبَ مذهبه ابنِ السراجِ وابنِ يعيش (ت 643هـ) وابنِ الحاجِبِ وابن مالك وَالرضيّ.

قالَ ابنُ السراج: ((وحكى سيبويه عنِ العرَبِ: لا كزَيدٍ أحداً، تنوِّن، لأنَّكَ فصلتَ بينَ لا وأحد، وحكى سيبويه عنِ العربِ: لا كزيدٍ أحدٌ، ولا مثلهُ أحد، فحملَهُ على الموضِعِ، والموضعُ رفعٌ، وإنْ شئتَ حملتَهُ على لا فنونتَهُ ونَصبتَهُ)) [214].

أمّا ابنُ مالك فقال [215] :

وَالعَطفُ إنْ لَم تَتَكرّرْ (لا)   لهُ بِمَا للّنعتِ ذي الفَصلِ انتَمَى

ذكرَ في هذا البيتِ أنَّهُ إذا لم تَتكرّرْ (لا) يجوزُ في المعطوفِ ما جازَ في النعتِ المفصولِ أي إذا لم تتكرّرْ (لا) فاحكُمْ لهُ بالحكمِ الذي انتمَى للنعتِ صاحبِ الفصلِ من منعوتِهِ وذلكَ الحكمُ هوَ امتناعُ البناءِ وجوازُ ما عداهُ منَ الرفعِ والنصبِ.

وقالَ أبو حيان: ((إنْ فصلَ بينَهُما شيءٌ فلا تركيبَ)) [216] ، يُشيرُ إلى أنَّ الذي مَنَعَ البناءَ هوَ الفصلُ. وإذا امتنَعَ البناءُ أعربتَ الصفةَ ونوّنتَ.

يتَّضحُ من هذا العرضِ للآراءِ أنَّ ما ذهبَ إليهِ أكثرُهُم من وجوبِ الإعرابِ وامتناعِ البناءِ هوَ الصحيحُ؛ وذلكَ لأنَّ الاسمَ المنفيَّ وصفتَهُ مركَّبانِ تَركيبَ خمسةَ عشرَ والفصلُ بينهما يجعَلُ البناءَ متعسّراً فيتعيّنُ الإعرابُ وبهذا لا يكونُ الوصفُ

إلا منوّناً وهوَ الراجحُ المشهورُ ـــــــ عندَ أكثرَهِمْ ـــــــ .

3. النعت المضاف والمضارع له:

مرَّ الحديثُ عن نعتِ الاسمِ المنفيِّ إذا كانَ مفرداً وفَصَّلْتُ القولَ فيهِ سابقاً، ونلحق بهِ الآنَ النعتَ المضافَ أو الشبيهَ بهِ للاسمِ المنفي على أنَّ حكمَهُ الإعرابُ بِالنّصبِ وذلك إتباعاً على حكمِ المنعوتِ.

فقد أجازَ سيبويه النصب على الموضعِ قالَ: ((ومثلُ ذلكَ أيضاً قولُ العرَبِ: لا مثله أحدٌ، ولا كزيدٍ أحدٌ. إنْ شئتَ حملتَ الكلامَ على لا فنصبتَ)) [217] .

أشارَ في هذا النَّصِّ إلى جوازِ حملِ الوصفِ المضافِ أو المضارعِ لهُ على الموضعِ.

وأيّد ابنُ برهان (ت 456هـ) ما ذهبَ إليه سيبويه فقال: ((المضاف لا بناء معه، لئلا تكون ثلاثة أشياء كشيء واحد)) [218] ففي كلامهِ هذا إشارةٌ واضحةٌ إلى أنَّ حكمَ النعتِ المضافِ والمطوّلِ على الموضعِ وهوَ النصبُ وممّن رأى الإتباعَ أيضاً في هذا الموردِ من اسمِ (لا) ابنُ عصفور قال: ((فإذا كانَ النعتُ مضافاً أو مطوّلاً فلا يجوزُ الإتباعُ فيهِ إلا على لفظِهِ نحو: لا رجلَ صاحبَ دابَّةٍ في الدارِ، ولا رجلٌ خيراً من زيدٍ في الدارِ)) [219] ، وهو رأي ابنِ مالك الذي قال: ((وتنصب صفَة اسمِ لا أو ترفع مطلقاً)) [220] ، وجرى مجراهم أيضاً الرضيُّ الذي لم يُجزِ البناءَ لاسمِ (لا) إذا تبعه اسمٌ آخر، لأنّهُ يرى عدَمَ تركُّبِها لتكرارهما، وهوَ يرى تكرارَ

الأسماءِ إذا زادتْ على الاسمَينِ أمراً مستهجناً لا يُجيزُهُ العربُ، وأوضَحَ رأيَهُ هذا قائلاً: ((إنَّما لم يُبنَ النعت المضاف والمضارع لهُ، لأنّهما لا يبنَيانِ إذا وليا لا اسمَينِ لها، فكيفَ يُبنَيانِ بِجَرْيِهما مجرى اسمِها؟ ولا نقولُ في هذا النعتِ المبنيِّ أنّهُ مركّبٌ معَ المنعوتِ كخمسةَ عشرَ، لأنّهُ يحتاجُ، إذنْ، في دفعِ الاعتراضِ الواردِ

في جعلِ ثلاثِ كلماتٍ كلمةً واحدةً إلى تكلُّفاتٍ مستهجَنَةٍ)) [221] .

يتبين من قول الرضيّ أنَّهُ يرى النصبَ كما أجازَهُ سيبويه وارتآهُ ابنُ برهان والعكبري وابنُ عصفور ووافقَهُم أبو حيّان الأندلسي [222] (ت745 ه) الذي أوجبَ النصبَ مورداً رأي بعضِ النحويينَ قال: ((ومنهُ قولُ بعضِ أصحابِنا قالَ: إذا كانَ اسمُ لا معرباً، فلا يتبعُ إلا على لفظِهِ)) [223] ، ثمّ أضافَ أبو حيان مؤكّداً على أنَّ صفة المضاف وشبهه تكون معربة إذا كانَ نعتاً للاسمِ المنفيِّ مستدلاً بذلكَ بالمُنادى عندَما يكونُ مفرداً ترفع صفتهُ فيكونُ مضافاً قالَ: ((صفَةُ المضافِ، وما أشبهَهُ لا تكونُ إلا مُعربَةً كقولِ: لا غلامَ رجلٍ صالحاً لكَ، ولا غلامَ رجلٍ ذا مالٍ لكَ، ولا حافظاً لِلقُرآنِ صاحبَ صدقٍ هنا، وأقول: لا يجوزُ الرفعُ في هذهِ الصفاتِ لأنَّ هذا نصبٌ صحيحٌ، ولا يحتج علَينَا بجوازِهِ في الرفعِ، في صفةِ المفرَدِ، لأنَّ المفرَدَ ركِّبَ معَ (لا) فجريا مجرى اسمٍ واحدٍ، ويدلُّ على صحَّةِ هذا أنّ مَن قالَ: يا زيدُ الطويل، فرَفَعَ، قالَ: يا عبدَ الله الكريم، فأوجبَ النصبَ؛ لأنَّ المبنيَّ في النداءِ لفظاً ووصفاً، فالرفعُ حُمِلَ على اللفظِ، والنصبُ حُمِلَ على الموضعِ، وأمَّا المضافُ فليسَ لهُ موضعٌ يخالفُ لفظَهُ فلم يكنْ في صفتِهِ إلا النصب)) [224] .

بيّنَ أبو حيان أنَّهُ لا يجوزُ الرفعُ في هذهِ الصفاتِ، وهي المضافُ والمُضارِعُ لهُ، ولا تَجري مَجرَى المُفرَدِ؛ لأنَّ لكلٍّ منهما حكماً خاصاً والفرقُ بينَهما كالفَرقِ بَينَ المُنادى عندَما يكونُ مفرداً فحكمه الرفع وعندما يكونُ مركَّباً فحكمُهُ النصب كذلك المضافُ لَيسَ لَهُ موضعٌ يخالِفُ لفظه فليسَ لهُ في الحُكمِ إلا النصبُ.

أشار ابنُ عقيل إلى أنّهُ لا يجوزُ تركيبُ غيرِ المفردِ: ((لا يمكِنُ التركيبُ إذا كانَ المنعوتُ غيرَ مفرَدٍ، نحو: لا طالِعاً جبلاً ظريفاً، ولا فرقَ في امتناعِ البناءِ على الفتحِ في النعت عندَ الفصلِ بينَ أنْ يكونَ المنعوتُ مفرَداً، كما مثَّلَ، أو غيرَ مفردٍ. وأشارَ بقولِهِ: غير المفردِ إلى أنّهُ إنْ كانَ النعتُ غيرَ مفرَدٍ – كالمضافِ والمشبّهِ بالمضافِ – تعيّنَ رفعُهُ أو نصبُهُ، فلا يَجوزُ بناؤهُ على الفتح، ولا فرقَ في ذلكَ بين أنْ يكونَ المنعوتُ مفرداً أو غيرَ مفرَدٍ، ولا بينَ أنْ يُفصَلَ بينَهُ وبينَ

النعتِ أو لا يُفصَل؛ وذلكَ نحو: لا رجلصاحب برٍّ فيها، ولا غلامَ رجلٍ فيها صاحب برّ)) [225] . وهذا ما وردَ عند ابن مالك [226] :

وَغَيْرَ ما يَلِي، وَغَيْرَ المُفرَدِ لا تَبنِ وانصبْهُ، أوِ الرفعَ اقصِدِ

حاصِلُ ما في البيتِ أنّهُ إذا كانَ هناكَ فاصلٌ بينَ الاسمِ المنفيّ والمضاف أو الشبيه بالمضافِ لا يجوزُ فيهِ البناءُ بل يرى الخيار بينَ النصبِ والرفعِ وإن كانَ النصبُ أحسَنَ كما يراهُ أكثرُ النحويين.

وإلى هذا أيضاً أشارَ الأزهري [227] (ت905هـ) قالَ: ((فإنْ فُقدَ الإفرادُ في النعتِ نحو: لا رجلَ قبيحاً فعلَهُ عندَنا، أو فُقِدَ الإفرادُ في المنعوتِ نحو: لا غلامَ سفرٍ ظريفاً عندَنا، أو فقِدَ الاتّصالُ بأنْ كانَ بينَ النعتِ والمنعوتِ فاصل نحو: لا رجلَ في الدارِ ظريف، أو لا ماءَ عندَنا ماءَ بارداً، امتنَعَ الفتحُ فيهنَّ؛ لأنّهُ يستدعي التركيبَ وهم لا يركّبُونَ ما زادَ على كلِمَتَينِ وجازَ الرفعُ بالنظرِ إلى المحلّ، والنصبُ بالنّظرِ إلى لفظِ المنعوتِ إنْ كانَ مُعرباً وإلى محلِّهِ إنْ كانَ مبنيّاً)) [228] .

بيّنَ الأزهري في كلامِهِ هذا أنّهُ لا فرقَ بالتّركيبِ بينَ النعتِ والمنعوتِ وكذلكَ إذا فُصِلَ بينهما بفاصلٍ فإنّهُ يمتَنِعُ الفتحُ؛ لأنَّ العربَ لا يركبِّونَ أكثَرَ من كلِمَتَينِ، وخيّرَ بينَ الرفعِ حملاً على المحلِّ أو النصبِ حملاً على لفظِ المنعوتِ، وقد وافقَ بذلك ما ذهبَ إليهِ أكثرُ النحويينَ الذين رأوا أنّ المنعوتَ المضافَ والشبيهَ بالمُضافِ للاسمِ المنفي حكم الإعرابِ بالنّصبِ، وبذلكَ يتبيّنُ اتّفاقُ النّحويين على هذا الحكمِ والذي هو ما ذهبَ إليه ابنُ خروف الذي أوردَهُ الأزهري داعماً به هذا المذهبَ، قائلاً: ((قالَ ابنُ خروف: الحملُ على الموضعِ في هذا البابِ حَسَنٌ في المُعرَبِ والمبني؛ لأنَّ الموضعَ للابتداءِ)) [229] .

اتّضحَ لديَّ أنَّ النعتَ والمنعوتَ المضافَ والمطوّلَ حكمُهما الإعرابُ نصباً؛ لأنَّهُ لا يجوزُ اجتماعُ أكثَرَ من كَلِمَتَينِ في البناءِ وأنّهُ أمرٌ مُستَهجَنٌ عندَ العربِ، وهذا المذهب ارتآهُ جُلُّ النحويينَ القدامى وَهو الأقربُ إلى الصوابِ؛ لأنَّهُ يستندُ إلى المسموع من أقوال العرب.

4ـــ نعت المثنى والجمع المذكر السالم وما جمع بالألف والتاء:

اختلفَ حكمُ نعتِ المثنَّى وما جُمِعَ جَمعَ مذكرٍ سالماً و ما جُمِعَ بالألفِ والتاءِ، عن حُكمِ نعتِ الاسمِ المنفيِّ، فإنَّ النحويينَ ذهبوا إلى جواز تركيب نعتِ المثَّنى والجمع إذا لم يُفصَلْ بَينَ النعتِ والمنعوتِ فاصلٌ، والعِلَّةُ في ذلكَ – على ما يظهر – أنَّهما لم يَتَجاوَزَا الكلِمَتَينِ ولم يُفصَلْ بينهما بِفَاصلٍ وهي أهمُّ الموانِعِ التي يرَونَ أنّها مانِعةٌ (230) لِلتَّركيبِ فلمَّا فُقِدَتْ، تعيّنَ التركيبُ بينَ المثّنى ونعتِهِ وكذا الجمع، وإلى هذا أشارَ أبو حيان الأندلسي: ((فلو كانا مُثّنيينِ أو جمع سلامة نحوَ: لا رجلَينِ عاقِلَينِ عندَكَ، ولابَنينَ عاقِلِينَ، وَلا مسلماتِ فاضلاتِ، فإطلاقُ الإفرادِ، أو المقابل للمُضافِ، والمطوّل يدلُّ على جوازِ التركيبِ في هذهِ)) (231) .

يتَّضحَ في خلالِ هذا النصِّ أنَّ النعتَ المثَّنى والمجموعَ لاسم (لا) حكمُهُ البناء؛ وذلكَ لجوازِ التركيبِ بينَهُما.

الهوامش

() شرح ابن عقيل مراجعة د. محمد أسعد النادري :360/1، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1417 هـ 1996م.

(2) الجمل في النحو: تحقيق د. فخر الدين قباوة: ص303، ط1، مطبعة أمير، مؤسسة الرسالة، 1410هـ 1990م.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك و محمد علي حمد اللَّه: 313/1، مكتبة سيد الشهداء، ط2، قم، 1412هـ،1991م.

(4) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي: 141/1، مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، 1415هـ، 1995م.

(5) شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين بن عبد اللَّه الطائي الأندلسي: تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون: 54/2، هجر للطباعة، مطبعة: 6، 2 ش. عبد الفتاح الطويل، أرض اللواء، 1410هـ، 1990م.

(6) الكواكب الدرية على متممة الأجرومية: الشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب شرح الشيخ حمد الأهدل إشراف د. محمد الأسكندراني: 170/1، ط1، بيروت ــ 1415هــ،1995م.

(7) مغني اللبيب:1/ 313.

(8) البقرة:2:2.

(9) التوبة:9:12.

(10) البقرة: 2:256.

(1) البقرة: 2:163.

(2) الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السراج البغدادي، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي:1/ 403، ط.3، مؤسسة الرسالة، بيروت 1417 ه، 1996م، كتاب سيبويه: 285/2.

(3) كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه : تحقيق عبد السلام محمد هارون : 297/2، ط2، الهيئة المعربة العامة للكتاب، « من دون تاريخ».

(4) شرح التسهيل: 55/2، وشرح الأشموني :150/1، والبيت غير منسوب فيما عُدتُ إليه.

(5) شرح التسهيل: 54/2، والجنى الداني: ص292، والبيت غير منسوب فيما عدت إليه.

(6) شرح التسهيل: 53/2.

(7) حاشية الخضري: 141/1.

(8) شرح ابن عقيل: 360/1.

(9) مغني اللبيب: 315/1، وشرح الأشموني:145/1. والبيت غير منسوب فيما اطلعت عليه.

(20) هود: 11:43.

(2) الفرقـــــان: 25:23.

(22) النحو الوافي عباس حسن: 623/1، دار المعارف، ط3، مصر، القاهرة، 1966م.

(23) الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي: تحقيق د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل:ص291، ط1، المكتبة العربية، حلب، 1393هـ 1973م.

(24) كتاب سيبويه:أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه: تحقيق عبد السلام محمد هارون: 215/2، ط2، الهيئة المعربة العامة للكتاب، « من دون تاريخ». وقال المبرد (ت285هـ): «اعلم أنَّ لا إذا وقعت على نكرةٍ نصبتها بغير تنوين».

(25) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، البصري، النحوي، إمام النحو، أبو العباس، المعروف بالمُبرَّد مولده بالبصرة ووفاته ببغداد. سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت748هـ):تحقيق إشراف وتخريج: شعيب الأرنؤوط/ تحقيق: علي أبو زيد: 576/13، ط9،مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ لبنان، سنة 1413هـ ــ 1993م.

(26) المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة:357/3، عالم الكتب بيروت ــ 1968م.

(27) هو من علماء المدرسة المصرية وهي مدرسة متأخرة، لم تستند في مرجعيتها إلى إحدى المدرستين السابقتين؛ البصرية والكوفية،إنما أخذت من كليهما: المدارس النحوية:ص 176.

(28) الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن أبي بكر ابن الحاجب: رسالة جامعية لنيل درجة الدكتوراه أعدها إبراهيم محمد عبد الله: 285/1، جامعة دمشق –كلية الآداب ــ 1990م.

(29) كتاب سيبويه: 274/2.

(30) شرح التسهيل: 55/2.

(31) البرهان في علوم القرآن:بدر الدين محمد بن عبد اللَّه الزركشي: تحقيق، د.

يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرين: ص301، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 415هـ 1994م.

(32) يوسف: 19:12.

(33) هو شمس الدين محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب. إيضاح المكنون: إسماعيل باشا البغدادي: تصحيح محمد شرف الدين يالتقايا، رفعت بيلگه الكليسي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1339هـ: 426/2.

(34) الكواكب الدرية على متممة الأجرومية:348/1.

(35) كتاب سيبويه: 276/2.

(36) المقتضب: 358،359/4، والبيت غير منسوب فيما اطلعت عليه ولا تتمه له.

(37) الكواكب الدرية على متممة الأجرومية: 169،170/1.

(38) المقتضب: 360/4.

(39) معاني الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي: ص8، طبعة دار مصر للطبع والنشر القاهرة، 1985.

(40) المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد عبد اللّه بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب، تحقيق علي حيدر:ص179، دمشق 1972م. قال عنه محقق الكتاب: هو من علماء مدرسة بغداد، إلا أنه كانت علاقته بعلماء مدرسة البصرة أقوى وأمتن : ص:43.

(41) شرح التسهيل: 55/2.

(42) صفحة (11) وما بعدها من هذا البحث.

(43) الأصول في النحو: 380/1.

(44) كتاب سيبويه: 274/2.

(45) كتاب سيبويه: 274/2.

(46) معاني القرآن للأخفش: أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق د. هدى محمد قراعة: 23/1 – مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.

(47) شرح التسهيل: 54/2، وشرح الأشموني :148/1، والبيت غير منسوب

فيما اطلعت عليه.

(48) شرح التسهيل: 54/2،53.

(49) شرح التسهيل: 55/2.

(50) حاشية الخضري: 142/1.

(5) حاشية الخضري: 145/1.

(52) القاموس المحيط: 582/1: «قيل: وقولهم: لا غيرُ لحن وهو غير جيد؛ لأنه مسموع في قول الشاعر...» وذكر البيت.

(53) حاشية الخضري: 15/2 – والقاموس المحيط:582/1، والبيت غير منسوب فيما عدت عليه.

(54) حاشية الخضري: 15/2.

(55) كتاب سيبويه: 274/2.

(56) معاني القرآن: 23/1.

(57) البقرة: 2:2.

(58) معاني القرآن: 174/1.

(59) المرتجل: ص 179.

(60) شرح التسهيل: 53/2.

(6) كتاب سيبويه: 275/2.

(62) الصافات: 47:37.

(63) التبيان:ص 363، هو من علماء مدرسة بغداد أخذَ عنهم ونهج نهجهم في كثير من أقواله ومن أساتذته ابن الخشاب وهو أيضاً ممن يميلون إلى مدرسة البصرة.

(64) المقتضب: 357/3.

(65) التبيان:ص 363.

(66) الإنصاف في مسائل الخلاف: كمال الدين أبو البركات الأنباري تحقيق بركات يوسف :342/1، ط1، شركة دار الأرقم ابن أبي الأرقم للطباعة،

مؤسسة الرسالة، بيروت، 1418ه،1997م.

(67) التبيان:ص363.

(68) التبيان:ص 364.

(69) التبيان:ص 263، 364.

(70) شرح التسهيل: 59/2.

(7) بكر بن محمد بن بقية من بني مازن، من أهل البصرة، ولزم الأخفش وأخذ عنه كتاب سيبويه، بغية الوعاة : ص202

(72) التبيان: ص 364.

(73) منهم الزجاج والسيرافي.

(74) الإنصاف في مسائل الخلاف: 366/1.

(75) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(76) هو بصري خالف البصريين في حكم بناء اسم لا النافية.

(77) المقتضب: 357/3، لم أجد قوله في تفسير قول سيبويه في كتبهـــ أما ما يبين مذهبه في إعراب اسم لا قوله عن الآية [لا ريبَ فيه]: (موضع لا ريبَ نصب... إلا أنها تنصبهُ بغير تنوين): معاني القرآن وإعرابه: 69/1.

(78) الجمل في النحو: 237، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي :تحقيق علي توفيق الحد، 237، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.

(79) إنَّ السيرافي على الرغم من انتسابه إلى مدرسة البصرة لم يكن مقلداً غيره من أئمة البصرة أو الكوفة وإنما صاحب مذهب مستقل يأخذ من المدرستين ويخالفهما أيضاً، ترجمته في شرح كتاب سيبويه: تحقيق د. رمضان عبد التواب وآخرون: 123/1.

(80) شرح كتاب سيبويه:203/1.

(8) الأصول في النحو: 379/1، يعدّ ابن السراج من علماء مدرسة البصرة إلا أنه خالفهم في بعض آرائهم واخذ برأي علماء مدرسة الكوفة.

(82) الأصول في النحو: 381/1.

(83) المفصل في علم اللغة: الإمام أبو القاسم محمد الزمخشري تحقيق محمد عز الدين السعيدي: ص94، ط1، دار إحياء العلوم، بيروت، 1990م.

(84) ذكر محقق كتابه أن ابن الورّاق ذو نزعة بصرية إلا أن رأيه في لا النافية يوافق قول الكوفيين، فهو يؤكد في موضع آخر على أنّ اسم (لا) معرب فيقول: ((واعلم أن النكرة التي تبنى مع لا في المفرد، وإن كانت موصولة أو مضافة، لم يجز البناء فيها)). علل النحو : ص 406.

(85) علل النحو: لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق د.محمود جاسم الدرويش :ص406، ط1، مكتبة الرشد السعودية، 1420 هــ1999م.

(86) التبيان: ص367، وقد ردّ العكبري على هذا الوجه بقوله:«كلام لا حاصل له؛ لأن لا لو كانت كذلك لم ينتصب الاسم بعدها ووقع ليس في الاستثناء بمعنى غير له معنى لأن التقدير هناك: ليس بعضهم زيداً فهي باقية على بابها».

(87) لم ترد حجج وأقوال الكوفيين في كتب النحويين المشهورين؛ لأن ما وصل إلينا من آرائهم في هذه المسألة قليل في كتبهم لذلك؛ اعتمدت في استخراج أقوالهم من المصادر التي ذَكَرَتها.

(88) الأصول في النحو:381/1.

(89) المصدر نفسه و الصفحة نفسها.

(90) أستخرجَ العكبري حججهم مما نقله الأنباري.

(9) التبيان:ص 364.

(92) التوبة: 6:9.

(93) الانشقاق: 1:84.

(94) التبيان:ص 365.

(95) إعراب القرآن الكريم وبيانه: محيي الدين الدرويش: 182/8،3/260 ط 6، دار اليمامة، دمشق، دار ابن كثير، بيروت 1420هــ 1999م.

(96) التبيان:ص 365.

(97) المقتضب :358/4.

(98) اللباب في علل البناء والإعراب :ص230.

(99) التبيان:ص 364.

(00) كتاب سيبويه: 274/2.

(01) هو عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري.

(02) مدرسة الكوفة :د. مهدي المخزومي:ص158.

(03) الإنصاف في مسائل الخلاف :342/1.

(04) الإنصاف في مسائل الخلاف:342/1.

(05) المصدر نفسه و الصفحة نفسها.

(06) المصدر نفسه: 344/1.

(07) الإنصاف في مسائل الخلاف: 344/1.

(08) التبيان:ص 366.

(09) المصدر نفسه و الصفحة نفسها.

(10) شرح التسهيل: 58/2.

(11) شرح التسهيل: 58/2، وفي نسخة كتاب سيبويه: 274/2، وردت هذه العبارة: «فتنصبه بغير تنوين».

(12) شرح التسهيل: 58/2، وكتاب سيبويه:283/2.

(13) شرح التسهيل: 59/2.

(14) كتاب سيبويه: 276/1.

(15) شرح التسهيل: 59/2.

(16) شرح التسهيل:54/2، غير منسوب فيما أطلعة عليه.

(17) النحو الوافي: 623/1.

(18) معجم القواعد العربية في النحو والتصريف: 386، ط2، دار القلم، دمشق، 1993م.

(19) الأدوات النحوية ومعانيها: 180، ط1، دار العلماء، دمشق، 2000م.

(20) كتاب سيبويه:2/ 281.

(21) المصدر نفسه و الصفحة نفسها.

(22) المصدر نفسه: 283/2.

(23) شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد: ص 83، ط3، دار الهجرة، مطبعة سلمان الفارسي، قم، 1410هـ البيت غير منسوب فيما أطلعت عليه.

(24) شرح التسهيل: 2/55، والبيت غير منسوب فيما اطلعت عليه.

(25) المقتضب: 366/1.

(26) الأصول في النحو: 387/1، وأضاف ابن السراج معقباً: «ونظير هذه النون والتنوين إذا لم يكن منتهى الاسم، وصار كأنه حرف قبل آخر الاسم وهو قولك: لا خيراً منه ولا حسناً وجهه لك، ولا ضارباً زيداً لك ؛ لأن ما بعد حسن وضارب وخير صار منتمام الاسم فقبح أن يحذفوا قبل أن ينتهوا منتهى الاسم».

(27) التبيان: ص370.

(28) المصدر نفسه و الصفحة نفسها.

(29) المصدر نفسه:ص 371.

(30) المصدر نفسه و الصفحة نفسها.

(31) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(32) التبيان:ص 371.

(33) المصدر نفسه: ص372.

(34) المصدر نفسه و الصفحة نفسها.

(35) شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن محمد الأشبيلي تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب:272/2، 273، مطابع جامعة أم القرى، السعودية، 1419هـ.

(36) شرح التسهيل: 57/2.

(37) المصدر نفسه والصفحة نفسها 57.

(38) الأنعام: 73:6.

(39) الرحمن: 29:55.

(40) شرح التسهيل: 57/2، 58.

(41) كتاب سيبويه: 276/2.

(42) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(43) مغني اللبيب: 286/1،و رصف المباني في حروف المعاني في النحو: أحمد بن عبد النور المالقي: تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ــ دار القلم ــ دمشق ــ 1405 ه: ص 244.

(44) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية: أحمد بن الأمين الشنقيطى، تحقيق عبد العال سالم مكرم – 125/1، ط1، دار البحوث العلمية، الكويت، 1981م، وجواهر الأدب: ص243، والدرر: 218/2، والبيت غير منسوب، فيما أطلعت عليه.

(45) الأصول في النحو: 389/1.

(46) يشير إلى قول الشاعر:

يَا تَيمَ تَيمَ عَدِيٍّ لا أباً   لا يَلْقَيَنَّكُمُ في سوءَةٍ عُمَرُ

ديوان جرير :ص 285 والروايةُ فيهِ: لا يُوقعنّكُمُ.

(47) الأصول في النحو: 390/1 وشرح التسهيل: 60/2، والبيت لأبي حيّة النميري ونسب إلى الأعشى ولم يوجد في ديوانه.

(48) وكتاب سيبويه: 279/2، الأصول في النحو: 390/1، وشرح التسهيل: 60/2، والبيت لمسكين الدارمي.

(49) الأصول في النحو: 390/1،389.

(50) قال الخضري: « تسمى غير محضة؛ لأنها في تقدير الانفصال بالضمير المستتر في الوصف ومجازية ؛لأنها لغير الغرض الأصلي من الإضافة وهو التخصيص أو التعريف»، حاشية الخضري: 4/2.

(51) الفرقان: 39:25.

(52) الروم: 4:30.

(53) شرح التسهيل: 61/2،60.

(54) الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق علي النجار: 305/3، دار الكتاب العربي، بيروت 1371هـ،1952م.

(55) شرح التسهيل:59/2.

(56) شرح التسهيل: 55/2، ديوانه: 91، والأزهية: ص 73.

(57) شرح التسهيل: 52/2، والدرر: 226/2، والبيت غير منسوب فيما عدت إليه.

(58) شرح التسهيل: 55/2.

(59) شرح الرضي على الكافية: 157/2.

(60) البقرة: 198:2.

(61) شرح الرضي على الكافية: 157/2.

(62) مغني اللبيب: 314/1.

(63) صنف هذه المذاهب السيوطي نقلاً عن أبى حيان في شرح التسهيل، الأشباه والنّظائر في النحو: جلال الدين السيوطي: راجعه وقدم له: الدكتور فايز ترحيني: 192/2،ط1،دار الكتاب العربي،بيروت، 1404هـ. وكذلك صنفها محمد محييالدين عبد الحميد في كتابه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل:365/1.

(64) شرح الرضي على الكافية: 157/2.

(65) الأشباه والنظائر:192/2.

(66) المصدر نفسه و الصفحة نفسها.

(67) البقرة: 2: 198.

(78) الأشباه والنظائر: 192/2.

(69) شرح ابن عقيل: 365/1.

(70) شرح ابن عقيل: 365/1، وهذا رأى محمد محيي الدين عبد الحميد في

الحاشية.

(71) الأشباه والنظائر:192/2.

(72) النساء: .25:4

73) كتاب سيبويه: 287/2.

(74) الأصول في النحو: 388/1، وقد أجاز بعض النحويين دخولها على المعرفة بشرط ألّا يكتسب منها التعريف؛ بسبب توغله في الإبهام؛ ككلمة: (مثل) نحو: لا مثل محمودٍ مؤدب، أو لا مثلك أحد، وككلمة (غير)، لا يكتسب التعريف منها، غالبا، أي اسم معرفة لا يتعرف، الكواكب الدرية: 352/1.

(75) كتاب سيبويه: 287/2.

(76) المقتضب: 365/3.

(77) الأصول في النحو: 388/1، وكتاب سيبويه : 292/2، والمقتضب:364/4.

(78) الأصول في النحو: 388/1.

(79) الألفية: تحقيق محمد أمين عمران: ص 22، مطبعة مصطفى البابي، مصر، 1358هـ 1940م.

(80) لا تكون ثلاثة أشياء منفصلةٍ بمنزلة اسمٍ واحد، كتاب سيبويه:289/2.

(81) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة: 530/2، مصر، 1972م.

(82) كتاب سيبويه: 287،288/2.

(83) المقتضب: 365/3.

(84) الأصول في النحو: 390،391/1.

(85) الأمالي الشجرية: 223/2.

(86) الأمالي الشجرية: 223/2، وديوانه :ص10.

(87) الأمالي الشجرية: 223/2.

(88) شرح الرضي على الكافية: 156/2.

(89) شرح التسهيل: 53/2.

(90) شرح التصريح: 240/1.

(91) البقرة: 2: 197.

(92) صحيح مسلم: 47/2،46.

(93) شرح المفصل في صنعة الإعراب: 497/1.

(94) ارتشاف الضرب: 169/2.

(95) المصدر نفسه: 170/2.

(96) النحو الوافي: 627/1.

(97) أما جدال، فإنه مفتوحٌ بلا تنوين على الاتفاق، الموضح في وجوه القراءات وعللها: نصر بن علي بن محمد بن أبي عبد الله الشيرازي الفارسي المعروف بابن مريم، تحقيق الدكتور عمر حمدان الكبيسي: 230/1 – ط1 – 1414هـ، 1993 م، جدة، جامعة الإمام محمد بن سعود.

(98) البقرة: 197:2.

(99) الأصول في النحو: 386/1.

(200) كتاب سيبويه: 288/2.

(20) المصدر نفسه: 289/2.

(202) المقتضب: 367/3.

(203) المقتضب: 267/3.

(204) الأصول في النحو: 385/1،384.

(205) المصدر نفسه و الصفحة نفسها.

(206) كتاب سيبويه: 299/2، نسبه لحاتم الطائي، الأصول في النحو:358/1، وشرح بن عقيل: 378/1.

(207) الأصول في النحو: 358/1.

(208) الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي تحقيق د.حسن شاذلي فرهود: 339/1، ط1،القاهرة، 1969م.

(209) الكواكب الدرية: 173/1.

(210) الألفية: ص 23.

(21) كتاب سيبويه: 289/2.

(212) كتاب سيبويه: 290/2.

(213) المصدر نفسه و الصفحة نفسها.

(214) الأصول في النحو: 404/1.

(215) الألفية: ص 23.

(216) ارتشاف الضرب: 157/2.

(217) كتاب سيبويه:292/2.

(218) شرح اللمع: 91/1.

(219) شرح جمل الزجاجي: 274/2.

(220) شرح التسهيل: 64/1.

(221) شرح الرضي على الكافية: 175/2.

(222) هو حمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان الغرناطي الظاهري الأندلسي.

(223) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي: تحقيق د. رجب عثمان محمد مراجعة أ.د. رمضان عبد التواب: 175/2، ط1،مكتبة الخانجي، القاهرة،1998م.

(224) ارتشاف الضرب: 174/2.

(225) شرح ابن عقيل: 372/1.

(226) الألفية: ص 23.

(227) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين، وكان يعرف بالوَقّاد: نحوي، من أهل مصر. الأعلام: خير الدين الزركلي: دار العلم للملايين ــ بيروت ــ لبنان ــ سنة: 1980م: 2 /297.

(228) شرح التصريح على التوضيح: 244/1.

(229) المصدر نفسه و الصفحة نفسها.
(230) مانعاً تركيب النعت هما: عند الفصل بينه وبين الاسم، وعندما يكون المنعوت غير مفرد، شرح ابن عقيل: 18/2.
(231) ارتشاف الضرب: 175/1.

فهرس المصادر والمراجع

- الأدوات النحوية ومعانيها، لسلطاني محمد علي، ط1، دار العلماء، دمشق، 2000م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب،للأندلسي محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابو حيان، تحقيق د. رجب عثمان محمد مراجعة أ.د. رمضان عبد التواب، ط1،مكتبة الخانجي، القاهرة،1998م.
- الأزهية في علم الحروف:للهروي علي بن محمد ابو الحسن، تحقيق عبد المعين الملّوحي،ط1، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1401هـ، 1981م.
- الأشباه والنّظائر في النحو، للسيوطي عبد الرحمن بن ابي بكر بن محمد، راجعه وقدم له: الدكتور فايز ترحيني،ط1،دار الكتاب العربي،بيروت،1404هـ.
- الأصول في النحو، للبغدادي محمد بن سهل بن السراج ابو بكر،تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت 1417 هـ، 1996م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، للدرويش محي الدين ، ط 6، دار اليمامة، دمشق، دار ابن كثير، بيروت، 1999م.
- الأعلام،للزركلي خير الدين، دار العلم للملايين ، بيروت، لبنان، سنة،1980م.

- § ألفية ابن مالك،للأندلسي ابن مالك محمد بن عبد الله، تحقيق محمد أمين عمران، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1358هـ، 1940م.
- § أمالي ابن الحاجب، لعثمان بن ابي بكربن يونس الحاجب، تحقيق فخر سليمان قدارة ،ط1، دار الجيل، بيروت، 1989م .
- § الإنصاف في مسائل الخلاف،للأنباري كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن بن محمدتحقيق بركات يوسف، ط1،شركة دار الأرقم ابن أبي الأرقم للطباعة،مؤسسة الرسالة، بيروت، 1418هـ،1997م.
- § الإيضاح في شرح المفصل،لابن الحاجب عثمان بن ابي بكربن يونس الحاجب رسالة جامعية لنيل درجة الدكتوراه أعدها إبراهيم محمد عبد الله، جامعة دمشق،كلية الآداب، 1990م.
- § إيضاح المكنون،للبغدادي اسماعيل باشا، تصحيح محمد شرف الدين يالتقايا، رفعت بيلگه الكليسي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ ط1 ـ 1339هـ.
- § الإيضاح العضدي، للفارسي الحسن بن عبد الغفار، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود،ط1،القاهرة، 1969م.
- § البرهان في علوم القرآن،للزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، تحقيق، د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرين، ط1، دار المعرفة،بيروت، لبنان،1415هـ، 1994م.
- § بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،للسيوطي عبد الرحمن بن ابي بكر بن محمد، تحقيق محمد عبد الرحيم: ط1، دار الفكر، دمشق، لسنة 2005م.
- § التبيان في إعراب القرآن،للعكبري عبد الله بن الحسين بن عبد الله، دار إحياء الكتب العربية، تحقيق علي محمد البجاوي ((من دون تاريخ)).

§ الجمل في النحو،للفراهيدي الخليل بن احمد ، تحقيق د. فخر الدين قباوة،ط1، مطبعة أمير، مؤسسة الرسالة،1410هـ ،1990م.

§ الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي للحسن بن قاسم ،تحقيق د. فخر الدين قباوة،والأستاذ محمد نديم فاضل، ط1، المكتبة العربية، حلب، 1393هـ، 1973م.

§ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب،للإربلي علاءالدين بن علي، تحقيق محمد السيد حسن الموسوي، العراق، 1970م.

§ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : للخضري محمد بن احمد ،تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي،ط1، مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، 1415هـ، 1995م

§ الخصائص،لابن جني ابو الفتح عثمان تحقيق علي النجار، دار الكتاب العربي،بيروت، 1371هـ،1952م.

§ . دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة،ط2، مصر، 1972م.

§ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، للشنقيطي احمد بن الامين تحقيق عبد العال سالم مكرم ، ط1، دار البحوث العلمية، الكويت،1981م.

§ رصف المباني في حروف المعاني في النحو، للمالقي احمد بن عبد النور، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 1405ه .

§ سير أعلام النبلاء،للذهبي شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان، تحقيق إشراف وتخريج: شعيب الأرنؤوط/ تحقيق: علي أبو زيد، ط9،مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، سنة 1413هـ ــ 1993م.

§ شرح ابن عقيل: لعبد الله ابن عقيل على ألفية ابن مالك: مراجعة د. محمد أسعد النادري، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1417ــ هـ 1996م.

§ شرح الأشموني على ألفية بن مالك المُسمّى: منهج السالكِ إلى ألفيةِ ابنِ مالك،للأشموني ابو الحسن علي نور الدين بن محمد، ط 3، دار الاتّحاد العربي للطباعة، مصر «من دون تاريخ».
§ شرح التسهيل،للأندلسي ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة،القاهرة ، 1410هـ،1990م.
§ شرح التصريح على التوضيح،للأزهري خالد بن عبد الله، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ((من دون تاريخ)) .
§ شرح جمل الزجاجي:للاشبيلي ابو الحسن علي بن محمد ابن خروف، تحقيق د.سلوى محمد عمر عرب، ط 1،مطابع جامعة أم القرى، السعودية، 1419هـ.
§ شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الاسترابادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1985.
§ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،للأنصاري عبدالله بن يوسف ابن هشام ،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الهجرة، مطبعة سلمان الفارسي، قم، 1410هـ .
§ شرح اللمع : لابن برهان العكبري ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، ط1 ، الكويت ، 1984
§ صحيح مسلم : لمسلم بن الحجاج القشيري ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 ، 1956 .
§ علل النحو:للوراق ابو الحسن محمد بن عبد الله ، تحقيق د. محمود جاسم الدرويش ،ط1، مكتبة الرشد السعودية، 1420هـ،1999م.

§ القاموس المحيط، للفيروز آبادي محمد بن يعقوب بن محمد المكتبة التجارية، مصر 1954م.
§ كتاب سيبويه،لابن قنبر عمرو بن عثمان ، تحقيق عبد السلام محمد هارون،ط2،الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 1979م.

§ الكواكب الدرية على متممة الأجرومية،للحطاب الشيخ محمد بن محمد الرعيني ،شرح الشيخ حمد الأهدل إشراف د. محمد الأسكندراني، ط1، بيروت 1415هــ، 1995م.
§ المدارس النحوية،للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف،مصر، 1968م.
§ المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب ابو محمد عبد الله بن احمد بن احمد، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1972م.
§ معاني الحروف،للرماني ابو الحسن علي بن عيسى، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، طبعة دار مصر للطبع والنشر القاهرة، 1985م.
§ معاني القرآن،للأخفش سعيدبن مسعدةالاوسط، تحقيق د. هدى محمود قراعة،مكتبة الخانجي، القاهرة،1990م.

§ معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، للدقر عبد الغني، ط2، دار القلم، دمشق، 1993م.
§ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،للأنصاري جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك و محمد علي حمد اللّه، مكتبة سيد الشهداء،ط2، قم، 1412هــ،1991م.
§ المفصل في علم اللغة،للزمخشري محمودبن عمر، تحقيق محمد عز الدين السعيدي،ط1، دار إحياء العلوم، بيروت، 1990م.
§ المقتضب، للمبرد ابو العباس محمد بن يزيد ،تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، 1968م.

§ الموضح في وجوه القراءات وعللها،للفارسي نصر بن علي بن محمد بن ابي عبد الله المعروف بابن مريم، تحقيق الدكتور عمر حمدان الكبيسي، ط1، جدة، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1414هـ، 1993م.

§ النحو الوافي:لحسن عباس، ط3، دار المعارف، مصر، القاهرة، 1966م.